الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية

قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى زمن المقيم العام الماريشال ليوتى (1912م-1925م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تحت اشراف :

د. بورغدة رمضان

من إعداد الطلبة:

✓ بن نخلة سناء

✓ سيساوي ليلى

✓ لجنة المناقشة

الأستاذ المشرف	الأستاذ الرئيس	الأستاذ الممتحن
أ.د بورغدة رمضان	أ د شرقي محمد	- د. هاشمي كوثر

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} [المجادلة: 11]

شكر و تقدير

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة و أمدنا بالصبر و العزيمة ، كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل : بورغدة رمضان الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه لنا ، كما ساهم في اثراء بحثنا و إخراجه الى النور، فله جزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير و الاحترام ، ونشكر جميع من شجعنا من الزملاء و الأصدقاء و قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذا البحث.

وكل الشكر للجنة لمحترمة التي قبلت مناقشة هذا العمل المتواضع ، راجين من كل هذا تحقيق الهدف المنشود.

سناء

ليلى

الإهداء

الحمد لله أحمده وأستهديه وأشكره جزيل فضله ونعمه قبل كل شيء الذي يسر لي السبيل لإتمام هذا العمل المتواضع كما لا يفوتني في هذا الصدد أن أوجه أخلص شكري الى عائلتي أبي وامي واخوتي "نادية ،سارة، حنان، وردة، مريم" وأخي "مراد" والكتاكيت الصغار "مروان، مرام، معاد، اناس، اياد، ايان" وصديقاتي ، كما لا أنسى ومن باب العرفان أن أتوجه بالشكر وأذكر بالأخص الأستاذ بورغدة رمضان وأخيرا أقدم جزيل شكري الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل وفقنا واياكم الى من يحبه و يرضاه .

سيساوي ليلى

الإهداء

نشكر الله عزّ وجلّ الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة، وأمدنا بالصبر والعزيمة وسهّل لنا جميع السبل لجمع المادة العلمية، ومنحنا العون على إنهاء بحثنا المتواضع، والذي كان فيه الفضل الكبير للأستاذ المشرف بورغدة رمضان الذي لم يبخل بنصائحه وتوجيهاته القيمة، التي سامت في إخراج العمل إلى النور فله جزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير والاحترام .كما أتوجه بالشكر الكبير لكل عائلتي خاصة أعظم رجل أبي العزيز "حميد" وأطيب أم التي كانت محفزي في هذه الحياة والتي لم تبخل بالدعاء لي أمي الغالية "سليمة" أدامكما الله لي وأطال عمركما.

إلى أغلى ما في حياتي أخي "سفيان" وأختي "شاهيناز" حفظكما الله لي

كما أهدي شكري إلى زوجي الغالي الذي ساندني بالدعاء و التحفيز

"حمزة" سندي في الحياة. وأقدم شكري إلى صديقات عمري " ليلى، فريال،

شامة، سمية" وإلى كل من ساعدني من قريب او من بعيد في إنجاز هذا

العمل.

بن نخلة سناء

المقدمة العامة

المقدمة :

كان المغرب الأقصى محل أطماع القوى الإستعمارية الكبرى خاصة فرنسا، التي كان هدفا إستيراتيجيا لها، والذي إعتبرت الحصول عليه ضرورة استعمارية لا يمكن التخلي عنها، وبانتشار الفوضى وتردي الأوضاع الداخلية سهل الأمر على فرنسا لإلقاء قبضتها وتجسيد سياستها الرامية إلى الهيمنة على كامل شمال إفريقيا، فقامت بنشاط دبلوماسي من خلال عقد مجموعة من الإتفاقيات مع عدد من الدول الأوروبية، ومع تحول القضية المغربية إلى أزمة دولية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أدت إلى إنعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م الذي منح إمتيازات واسعة لفرنسا، حيث قامت هذه الأخيرة بتطبيق قراراته من خلال تحصين ميناء الدار البيضاء، مما أدى إلى الصدام بين المغاربة الذين رفضوا التدخل الأجنبي الفرنسي. والذي اعتبرته فرنسا ذريعة للدخول إلى البلاد بموجب معاهدة الحماية التي أجبرت السلطان المولى عبد الحفيظ التوقيع عليها وذلك يوم 30 مارس 1912م بفاس، التي تعد بداية نهاية إستقلال المغرب الأقصى.

ولتنفيذ سياستها الإستعمارية، عينت الماريشال ليوتي أول مقيما عاما لها بالمغرب، الذي قام بانتهاج سياسة استعمارية مختلفة عن باقي السياسات مستعملا مختلف الأساليب والوسائل مطبقا في ذلك الخبرة التي إكتسبها في تجاربه مع المستعمرات الفرنسية الأخرى في إفريقيا وآسيا، مبرا السيطرة الفرنسية والذي دامت فترة حكمه بالمغرب ثلاثة عشرة سنة من (1912-1925م).

- **أسباب إختيار الموضوع :**

يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع هو معرفة السياسة التي طبقت في المغرب الأقصى التي ظهرت منذ بداية عهد الحماية الموقع عليها يوم 30مارس 1912م، والتي طبقها الماريشال ليوتي وأثبت من خللها دعائم وركائز السياسة الفرنسية، وبالإضافة إلى الرغبة في إبراز الدور الذي لعبه المقيم العام ليوتي في ترسيخ معالم هذه السياسة الإستعمارية ومعرفة مختلف الوسائل والأساليب التي إنتهجها في تطبيق سياسته.

- **ويستمد هذا الموضوع أهميته** كون المغرب الأقصى بلد تعرض للإستعمار الفرنسي وسياسته الإستعمارية التي جسدها ليوتي بمنصب مقيم عام مدعيا الإصلاح داخل البلاد المغربية. ولهذا حاولنا دراسة نظام الحماية في الفترة التي تواجد فيها ليوتي بالمغرب(1912-1925م)، ومساهمته في تنويع أساليب سياسته وصنع الأحداث بالمغرب الأقصى.

وبناءا على أهمية موضوعنا، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ماهو الدور الذي لعبه المقيم العام ليوتي في تطبيق سياسته الإستعمارية الفرنسية في المغرب الأقصى؟ وماهي الإنعكاسات المترتبة عنها تجاه الدولة المغربية ومواطنيها؟

من خلال هذه الإشكالية، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة والتي تمثلت في:

- من هو الماريشال ليوتي؟
- ماهي أبرز النشاطات والإصلاحات التي قام بها خلال فترة حكمه؟

- فيما تمثلت السياسات التي إنتهجها لإبراز وترسيخ الوجود الفرنسي داخل المغرب؟
- كيف كان رد فعل المغاربة تجاه هذه السياسة القائمة؟

ولإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المطروحة، قمنا بتقسيم خطة بحثنا إلى ثلاثة فصول ناهيك عن الفصل التمهيدي الذي تناول الأوضاع والظروف التي هيّأت الطريق لوقوع المغرب في الحماية التي تم توقيعها وردود الفعل منها، ليأتي بعدها الفصل الأول قمنا فيه بتقديم صورة حول شخصية الماريشال ليوتي ومفهومه للحماية و أهم النشاطات الإقتصادية الإجتماعية الثقافية وممارساته الدينية التي قام بها. أما الفصل الثاني، فتضمن مختلف التنظيمات السياسية والإدارية والقضائية التي قام بوضعها، بالإضافة إلى السياسة البربرية وأهم الظهائر الصادرة في عهده، وانعكاسات سياسته على البلاد. أما الفصل الثالث والأخير، فقد إستعرضنا من خلاله مختلف العمليات العسكرية التي قام بها لإخماد الثورة.

ولدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى مع طبيعته، يقتضي بنا توظيف عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به، ومن ثم توظيف المنهج التاريخي التحليلي لسياق وعرض بعض الحقائق التاريخية وتحليل أحداثها مع التعرض إلى كافة المواقف والأحداث ومحتوياتها، إلى جانب ذلك إستخدمنا المنهج الوصفي في العديد من المواطن لوصف الأحداقث والوقائع وكذا الأماكن.

ومن أجل القيام بهذا البحث إعتمدنا على العديد من المصادر والمراجع لصياغة موضوع البحث، واجتهدنا أن تكون متنوعة وثرية بالقدر الذي يمكننا من الإحاطة بمادة البحث وكافة عناصر الموضوع، ومن أهم المصادر التي استفدنا منها، كتاب مذكراتي

في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940م لأبو بكر القادري، وكذا كتاب المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912-1956م لجورج سبيلمان، بالإضافة إلى كتاب الصديق بن العربي بعنوان كتاب المغرب وغيرهم. أما بالنسبة للمراجع، فقد إعتمدنا على مجموعة كان من بينها كتاب تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى 1912-1939م لصاحبه محمد خير فارس، وكذلك كتاب المقاومة المغربية ضد الإحتلال الفرنسي من إحتلال فاس إلى معركة لهري (1911-1914) للمؤلف جمال قنان. بالإضافة إلى بعض المجلات من بينها: مجلة عمرو إديل تحت عنوان المقاومة المسلحة في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي نموذج قبائل بني وراين، وغيرها .

وفي سبيل إتمام هذا العمل وإخراجه إلى الضوء، واجهتنا العديد من العراقيل والصعوبات التي تعترض معظم الباحثين وهي صعوبة الحصول على المادة المراد بها تغطية جزء كبير من البحث، كما أن الموضوع من المواضيع التي لم تنل الكثير من الإهتمام والدراسة كذلك ضيق المدة. كما نجد أنه حتى ولو تمكنا من إقتناء بعض الكتب والمذكرات من المكتبات إلا أنه لا يمكننا الإحتفاظ بها لمدة أطول، ناهيك عن عدم تمكننا من إخراجها لأجل النسخ عليها.

رغم ذلك، فإن إكتمال العمل وإنهائه عوضنا وأنسانا إلى حدِ ما هذه الصعوبات، وإستبدلنا ذلك بفرحة التوصل إلى إمساك العمل بين أيدينا ليكون لنا شرف مناقشته من طرف اللجنة الموقرة وأمام أستاذنا المشرف على عملنا هذا.

المدخل التمهيدي:

- المغرب الأقصى و الحماية 1912 م

المبحث الأول : أوضاع المغرب الأقصى نهاية القرن 19و بداية القرن 20م

1- الوضع السياسي :

عرف المغرب الأقصى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أوضاع داخلية متأزمة ،تجلت خاصة في الأوضاع السياسية[1] برزت خلال فترة حكم الحسن الأول[2]الذي حاول منذ توليه العرش (1873-1894م) تحصين البلاد من أي هجوم أجنبي خاصة بعد إحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، وتونس 1881م[3]، وذلك من خلال مجموعة الإصلاحات التي انطلقت بداية من الجيش الذي عرف الإنهزام و التفكك في معركة اسيلي 1844م، كما عرف عهد مولاي الحسن الأول بروز ظاهرتين الأولى تمثلت في الإحتكاك بالغرب و الثانية وصول اصداء الجامعة الإسلامية[4]. وبالرغم من الإصلاحات التي قام بها ، الإ انه لم يتمكن من السيطرة و دخل المغرب في فوضى ادارية و ازداد نفوذ الأجانب و تدخلهم في الشؤون الداخلية [5].

كان المغرب الأقصى محل أطماع الدول الأوروبية خاصة اسبانيا وفرنسا ، بموجب الإمتيازات الممنوحة لهما التي تعطيهم الحق في ممارسة سيادتهم بالمغرب ، تم توقيع مجموعة من المعاهدات المبرمة بين الدول الأوروبية و المغرب نذكر :

---

[1] جميل بيضون وآخرون ، تاريخ العرب الحديث ، ط1، دار الأمل للنشر و التوزيع ، 1992م ،ص 115 .

[2] الحسن الأول بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام ، ولد عام 1831م ، تلقى الدروس الدينية ثم انتقل الى جامعة فاس ، تولى العرش عام 1873م. للمزيد انظر: شوقي عطا الله الجمل ، المغرب الكبير بالعصر الحديث (ليبيا ، تونس ، الجزائر، المغرب ، ط1،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1977م ، ص 244 .

[3] محمد العربي معريش، المغرب اللأقصى في عهد السلطان الحسن الأول(1873م-1894م)،ط1،دار الغرب الأسلامي، بيروت، 1989م، ص130.

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر،تونس، المغرب الأقصى)،ط6، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، 1993م،ص ص 210 211.

[5] ابراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة ، المغرب،1994م، ص275 .

أ- **المعاهدة المغربية البريطانية 1856م** : وهي معاهدة الصلح والسلم بين المغرب وبريطانيا، حصلت فيها بريطانيا على امتيازات لها ولرعاياها المقيمين بالمغرب ، منها حقهم في السفر و الإستقرار حيث يشاؤون ، مع الإعفاء من الضرائب واحترام ديارهم دون ان يتعرض لهم احد بالتفتيش، بالإضافة إلى قضايا خاصة وإلغاء نظام الإحتكار المتعلق ببعض المواد الهامة [1].

ب- **المعاهدة المغربية الإسبانية (10-08-1859م):** أخذت هي الأخرى كثيرا من الشروط التي جاءت بها نصوص المعاهدة البريطانية السالفة الذكر، بالإضافة إلى إستفادتها من امتيازات تجارية وحمائية ستوضفها في علاقتها مع المغرب وفي تنافسها مع القوى الأجنبية، فبعد مناوشات بين القبائل على هدم مركز المراقبة الذي بناه الإسبان وقتلوا بعض الجنود، ففرضت اسبانيا على القبائل شروط قاسية، وبمقتضى معاهدة ثانية (26-04-1960م) تخلى المغرب عن أجزاء من أراضيه مع انشاء كنيستين لاسبانيا بفاس وتطوان[2].

ت- **التسوية المغربية الفرنسية(19-08-1863م):** أحست فرنسا بالغيرة عندما وقع المغرب المعاهدتين مع بريطانيا واسبانيا، ولم يمضي وقت طويل حتى تحصلت على امتيازات ترعى مصالحها التجارية في البلاد[3].

ث- **مؤتمر مدريد 1880م:**ع انتشار وزيادة الفوضى داخل المغرب وازدياد الأطماع الأوروبية، طالب الحسن الأول الى عقد مؤتمر عرف بمؤتمر مدريد 16ماي 1880م

---

[1] عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد 1880م ،ط2، المطبعة الملكية، الرباط،1985م،ص 137.

[2]تطوان تقع في شمال المغرب تأسست في عهد يوسف المريني عام 685، جدد بناءها الأندلوسيون المهاجرون، واحتلها الاسبان بعد فرض الحماية على المغرب، للمزيد انظر: فؤاد دياب، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، د.ط، دار القومية للطباعة، القاهرة، د.ت،ص13.

[3] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص 138.

بقصر الحكومة بمدريد انتهى بالتوقيع على اتفاقية تحتوي على مجموعة من القرارات جاءت في ثمانية عشر فصلا، نصت على الملكية في المغرب الأقصى معترف بها لجميع الأجانب وعلى عدم منح أي حماية غير قانونية للرعايا المغاربة، وأن لا يتجاوز المغاربة المعمرين اثنا عشرة شخص عن كل دولة، كما اعترف بمكانة ممتازة لكل دولة موقعة على المعاهدة.[1]

لم يحصل المغرب على شيء مما كان يرغب فيه، حيث كان طلبه وقف المعاهدات و الإتفاقيات السابقة، لكن المؤتمر طرح قضايا خارجة عن أغراضه الأصلية كملكية الأجانب للأراضي بالإضافة الى حرية المعتقدات.[2]

كما عرف المغرب انعكاسات سياسية بعد وفاة السلطان مولاي الحسن (1894م) وتولى ابنه عبد العزيز [3] الحكم، ونظرا لصغر سنه، أوكلت مهمة وصايته إلى با أحمد الذي كان حاجب السلطان الحسن الأول ووزيرا للسلطان عبد العزيز، الذي استطاع التحكم في البلاد والسيطرة على الأوضاع، توفي عام 1900م، وبوفاته شهد عهد عبد العزيز تدهور كبير في الأوضاع نتجت عنه تمردات وثورات داخلية من بينها ثورة بوحمارة، فاستغل هذا الثائر ضعف السلطان واستطاع أن يلحق هزائم متوالية لجيوش حكومة المخزن وقام باحتلال منطقة الريف، حيث ساعدت هذه الثورة على استنزاف أصول الحكومة[4]، وأدت

---

[1] الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1984م، ص26.

[2] عبد الوهاب بن المنصور، نفس المرجع، ص104.

[3] المولى عبد العزيز(1878-1943) هو السلطان 18 من العلويين، حكم المغرب وهو صغير السن ما بين(1894-1908م) قليل الخبرة وبذلك كان الأجانب يتدخلون في الشؤون الداخلية للبلاد . للمزيد أنظر: زهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981م، ص 563 .

[4] جميل بيضون، مرجع سابق، ص 115.

الى حدوث أزمة مالية كبيرة في خزينة الدولة[1]. فاضطر السلطان ذو 22 سنة الى طلب قروض من بنوك فرنسية لمواجهة هذه الثورات، وهنا بدأ التغلغل في المغرب بشكل سري.[2] حيث عملت فرنسا على تسوية الأوضاع بالمغرب وذلك لوضع حد للتنافس الأوروبي من أجل سيطرتها على كامل البلاد ، من خلال عقد مجموعة من الإتفاقيات المتمثلة في :

1) **الإتفاق الفرنسي الإيطالي 1902م:** بموجبه ، أطلقت فرنسا يد إيطاليا في معالجة القضية الطرابلسية في مقابل طلاق يد فرنسا لمعالجة القضية المغربية[3] .
2) **الإتفاق الفرنسي الإنجليزي 1904م:** و بموجبه تعهدت فرسا بعدم التدخل في عمل انجلترا بمصر ، وبالمقابل عدم تدخل إنجلترا بعمل فرنسا بالمغرب بشرط أن لا يمس هذا العمل حقوقها في المغرب بموجب المعاهدات السابقة[4] .
3) **الإتفاق الفرنسي الإسباني 1905م :** تم الإتفاق بين الدولتين على تعيين مناطق نفوذهما في الشمال و الجنوب وحريتهما في القيام بما تقتضيه المحافظة على مصالحهما في البلاد المغربية، بحيث يكون النفوذ الإسباني في شمال المغرب أما النفوذ الفرنسي فيكون في الجنوب[5] .

وبعد عقد فرنسا اتفاقياتها السرية حول المغرب ، بدأت تتدخل في الشؤون الداخلية له، بحجة الإصلاح و حماية مصالحها[6]، وأمام الضعف الداخلي للبلاد عقد مؤتمر الجزيرة

---

[1] عبد المجيد بن جلون، هذه مراكش ، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة،1949م ، ص64.

[2] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب ، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1986م، ص224 .

[3] شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص ص 318-322 .

[4] الصديق بن العربي ، مرجع سابق، ص27 .

[5] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص222 .

[6] بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب(1844-1912م)، ط1، المطبعة الملكية، الرباط، 2000م، ص181 .

الخضراء سنة 1906م للنظر في مصالح الدول الأوروبية والذي كانت نتائجه في صالح فرنسا و اسبانيا، و على الرغم من انه أكد على سيادة المغرب و ألغى جميع الاتفاقيات السرية القائمة، إلا انه وضع المغرب في وضعية دولية كلفت بها فرنسا، كما كرس من خلال قراراته الأهداف التي كانت تسمو إليها فرنسا [1].

وكرد فعل على هذا، قاد المولى عبد الحفيظ جيوش ضد أخيه عبد العزيز خاض معه معارك انتهت بانتصاره عليه 1908م، وبهذا بايعه ممثلو الشعب على أساس تحرير مدينتي وجدة و الدار البيضاء من الغزاة الفرنسيين ، كما أن المبايعين اشترطوا عليه رفض مقررات الجزيرة الخضراء وإدخال إصلاحات حديثة على مرافق البلاد.[2]

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ص 231 –236 .

[2] عبد المجيد بن جلون، مرجع سابق، ص65.

أزمة أغادير 1911م :

سعى عبد الحفيظ مع بداية حكمه إلى تحقيق أهداف المغاربة ، ولكنه لم يلب ثان خضع تحت ضغط السلطة الفرنسية،[1] وثارت عليه بغض القبائل التي أجبرته على الإعتماد على الفرنسيين لمواجهتهم هذه الثورات التي امتدت إلى فاس[2]، فاشتغل الفرنسيون الفرصة لتبرير إحتلالهم العاصمة وأرسلت جملة عسكرية بقيادة الجنرال موانيه (MOINIER) حيث دخلت المدنية واحتلالها في 21ماي 1911م، ثم احتلت مدينة مكناس[3] و الرباط، فزعت ألمانيا إزاء هذه الأحداث فقامت بإرسال الطراد الألماني بانثر (Panther) إلى ميناء أغادير بذريعة حماية المصالح والرعايا الألمان هناك مؤكدة بأن السفينة الحربية ستغادر الميناء فور عودة الإستقرار إلى المغرب.

إثر هذه الحادثة، تعرضت العلاقات الفرنسية الألمانية إلى توتر شديد ما أجبر فرنسا على الدخول في مفاوضات مع ألمانيا، إنتهت بتوقيع إتفاق بين البلدين في 04 نوفمبر 1911م، حيث تعهدت ألمانيا بعدم عرقلة فرنسا في إحتلالها أي جزء من المغرب، ولن تعارض إشرافها على شؤونه الخارجية وإدخال كل الإصلاحات اللازمة مع الحفاظ على المساوات الاقتصادية [4]

---

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص293 .

[2] عاصمة المغرب تقع في الساحل الشمالي من إمتدادات الأطلس و الريف، ظلت عاصمة المغرب منذ انشأها ادريس سنة 780م، الى أن فرضت الحماية الفرنسية على البلاد 1912 .للمزيد أنظر، عبد المجيد بن جلون ، مرجع سابق ، ص09 .

[3] مكناس يرجع تاريخها إلى القرون الهجرية الأولى من مكان يسمى تاكرارات اتخذها المولى اسماعيل عاصمة لمملكته. للمزيد انظر، الصديق بن العربي ، مرجع سابق، ص183 .

[4] شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص328.

2- الوضع الاقتصادي :

كانت المدن الداخلية في المغرب تعتمد على علاقات التبادل بينها و بين القبائل المجاورة ، اما المدن الساحلية و كانت تعتمد اساسا على التجارة مع الخارج لذلك من الطبيعي ان يتدهور اقتصاد هذه المدن وهذا سبب ضعف التبادل التجاري مع العالم الخارجي[1] ، وكانت المناطق الاكثر خضوعا للسلطان و التي تقيم فيها البرجوازية ذات النفوذ الاكبر و التي يتم فيها المبادلات التي تكسبهم ارباحا طائلة بفضل الضرائب المتعددة التي يجمعونها[2]، ولقد كانت التجارة مزدهرة في بلاد المغرب قبل الحماية و بقدوم فرنسا و الاسبان سيطرت الدولتين على الحركة التجارية و فرضت قوانين النقد الاستثنائية على حركة التصدير و الاستيراد وذلك بدعوى المحافظة على الموازنة الاقتصادية[3] ، وفي بداية القرن التاسع عشر شهدت المدن التجارية تدهورا في العمارة و النشاط التجاري، وكانت المواشي من ابرز الصادرات ، أما بالنسبة للصناعة فظلت محلية تقليدية بسبب الاحتلال الاسباني و البرتغالي للموانئ المغربية و ظلت هذه

---

[1] محمد المنصور، المغرب قبل الإستعمار المجتمع والدولة والدين 1722-1822م، تر، محمد جيدة،ط1،الدار البيضاء، المغرب، 2006م، ص 35.

[2] ألبير عياش ، المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية ، تر عبد القادر الشاوي وآخرون ،جريدة المناضل، ط1،الخطابي للطباعة والنشر أفريل 1895م، ص41.

[3] الخطابي محمد ابن عبد الكريم، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار، تحقيق محمد الداهش،ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م، ص 41.

الصناعة مقتصرة على حياكة السجاد و الخيام[1] ، و لتظل المغرب بلدا زراعيا و مصدر لبعض المعادن و خاصة الحديد الذي يكثر في اقليم الريف.[2]

اما بالنسبة للزراعة فتعد المغرب بلاد زراعيا و تشتهر أقاليمه بانتاج الحبوب[3] ، و تتمثل الزراعة عصب الحياة الاقتصادية كما أنه تنتشر زراعة الفواكه و الخضروات و يعتمد سكان المغرب في حياتهم المعيشية في مناطق الساحل على صيد الاسماك.[4]

3- الوضع الإجتماعي و الثقافي :

يتألف الشعب المغربي من عنصرين هما العرب و البربر و كان البربر يقيم في شمال افريقيا ككلها أما العنصر العربي فقد انتقل الى بلاد المغرب في صدر الاسلام[5] ، وكان سيود المغرب النظام القبلي و لقد كانت القبلية تشكل بالنسبة لجل المغاربة اطار التنظيم الاجتماعي ، ويعتمد هذا التنظيم في الحياة المعيشية على الاقتصاد الزراعي ولقد توزعت القبائل المغربية في الشمال في مناطق الريف و جباله و الورغة ولقد كان في ظل هذا التكوين الاجتماعي و ان تقوم القبيلة بدور التنظيم السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، وكانت المدن مقر الحكم كثيرا من عمال القواد القبائل كانوا يقيمون بالمدينة ومنها يشرفون على شؤون المناطق التي تدخل ضمن اختصاصاتهم الادارية.

كما ساهمت صعوبة المواصلات في بقاء القبائل بعيدة عن متناول السلطة.

---

[1] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية(1947-1951)،ط1، افريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص 15 .

[2] نفسه ن ص17.

[3] فؤاد دياب ، مرجع نفسه ، ص 16-17

[4] الخطابي ، مصدر سابق ، ص15

[5] محمد المنوني، مظاهر يقضة المغرب، ج1، ط1،مطبعة امنية، الرباط،1973،ص40.

شهد المغرب انتشار العديد من الزوايا و الطرق الصوفية و التي اسهمت في توجيه الناس و رفع مستواهم الثقافي[1].

وكانت الاغلبية الساحقة من المغاربة تدين بالاسلام السني و المذهب المالكي[2] ، كما توجد بالمغرب أقلية يهودية وكان لليهود احياء خاصة بهم في معظم المدن و كانوا يحترفون التجارة و الاعمال المالية، وفي بداية القرن العشرين ساد في المغرب التعليم الاسلامي التقليدي و كان يمثل بصفة عامة في الكتاتيب و المدارس القرآنية ، وكانت حاجة المغرب ملحة لتسيير سبل التعليم الثانوي في مرحلة ما قبل الحماية إلى التعليم الحديث و لم يكن التعليم الزاميا في مطلع القرن 20 م في عهد السلطان عبد الحميد قانون التعليم الإلزامي و اصلاح المدارس[3].

[1] محمد المنصور ، مرجع سابق، ص 23.

[2] نفسه ، ص24.

[3] فؤاد دياب ، مرجع سابق . ص12.

المبحث الثاني: توقيع معاهدة الحماية

بعدما تمكنت فرنسا من السيطرة على الأوضاع الداخلية وإبعاد الأطماع الخارجية، وبعد الأحداث التي شهدها المغرب إثر تولي عبد العزيز الحكم ووفاة أبيه المولى الحسن[1]، قررت فرنسا إضفاء طابع الشرعية على إحتلالها المغرب، فقررت وضع نظام الحماية نظرها لنجاح تجربتها في تونس بدلا من الإستعمار المباشر الذي أقامته في الجزائر[2]، فرضت على السلطان المولى عبد الحفيظ توقيع معاهدة الحماية الموقعة يوم 30 مارس 1912م[3]، إذ عملت على صياغة بنود المعاهدة بما يتفق مع مصالحها الإستعمارية التوسعية، وخولت الحكومة الفرنسية مهام المفاوضات مع المغرب رينو (Renu)[4] مندوبها في طنجة[5].

[1] حزب الإستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية،مكتب المستندات والأنباء، 1951م، ص42.

[2] شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص319.

[3] أنظر الملحق رقم 1،صورة للمولى عبد الحفيظ وهو يوقع عقد المعاهدة.

[4] محمد مزيان ،الموقف الأمريكي من فرض الحماية الفرنسية على المغرب، دورية كان التاريخية(علمية ،عالمية ،محكّمة ،ربع سنوية)،ع19، مارس 2013م، ص24.

[5] طنجة: تعد من أقدم المدن المغربية التي لعبت دورا هاما في تاريخ المغرب،تقع في رأس بوغاز جبل طارق بين البحر الأطلنطي والبحر المتوسط . للمزيد أنظر ،الصديق بن العربي، مرجع سابق، ص165.

تضمن عقد المعاهدة تسعة فصول[1] ، منحت لفرنسا صلاحيات واسعة وقد شملت ابر نقاط هذه الحماية في:

- إتفاق الحكومتين على تأسيس نظام جديد في المغرب يحتوي جميع الإصلاحات الإدارية، الإقتصادية ،القضائية، المالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها إلى المغرب.[2]
- تعهد الحكومة الفرنسية باحترام الدين الإسلامي، وأن كل إصلاحاتها لا تمس الدين ولا تلحق أي ضرر بالجالية الدينية.
- كما تعهدت فرنسا بالإعتراف بسلطان المغرب وسيادة البلاد ووحدة أراضيها وإلتزامها بحماية السلطان من أي تهديد أو خطر خارجي مقابل موافقته على إحتلال القوات الفرنسية لأي منطقة في المغرب تراها ضرورية لتوفير الأمن.
- تعيين مقيما عاما لفرنسا بالمغرب.[3]

بناءا على معاهدة الحماية، باشرت فرنسا في تنفيذ سياستها القائمة على الإستغلال المتنوع للبلاد من خلال فرض سيطرتها على المغرب الأقصى، فقامت بتعيين **الماريشال ليوتي** مقيما عاما لها بالمغرب بموجب شروط المعاهدة وبنودها المذكورة في الفصل الخامس **{ سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفية مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة}.**[4]

---

[1] أنظر الملحق رقم 2، يتضمن معاهدة الحماية المبرمة بفاس يوم 30 مارس 1912م.

[2] حزب الإستقلال، مصدر سابق، ص62.

[3] علي هادي عباس المهداوي، سها هادي ناجي، السياسة الفرنسية اتجاه المغرب(1912-1918م) ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، م10، ع3، 2020م، ص695.

[4] الصديق بن العربي، مرجع سابق، ص30.

والذي كان من أولوياته تنظيم المخزن، حيث أصبح يتكون من: الوزارة الأولى، وزارة المالية، وزارة العدل، الإدارة المالية، الإدارة العامة للترجمة.[1]

وبعد أن وافق السلطان عبد الحفيظ على الحماية، ثار الشعب عليه للفتك به فقام الناس في فاس بمهاجمة قصره ما أدى به إلى الهروب إلى الدار البيضاء، وهناك حاولت السلطات الفرنسية حمايته، بعد مدة تنازل على العرش لأخيه المولى يوسف.

تمكنت فرنسا في النهاية من تثبيت وجودها من خلال معاهدة الحماية، التي أدت إلى ظهور رد فعل في صفوف الشعب المغربي محاولا التعبير عن موقفه المعارض بالمقاومات الشعبية الرافضة للوجود الفرنسي وسياسته التسلطية. حيث جرّدت المعاهدة السلطان المغربي وحكومته من كل السلطات وهي صورة من الصور التي إتبعتها الدول الإستعمارية لبسط سيطرتها عل الدول المستعمرة، والشعوب التي رأت مصالحها في مد نفوذها إليها، وصيغت المعاهدة بأسلوب غامض بقصد تأويلها فيما بعد بما يخدم مصالحها السياسية، فتعتبر خرق لكل المواثيق الدولية والتعهدات إذ سلبت من المغرب حريته الدولية وسيادته الكاملة.[2]

[1] ألبير عياش ،مرجع سابق، ص94.

[2] علي هادي عباس المهداوي، مرجع سابق، ص695.

المبحث الثالث : ردود الفعل حول توقيع الحماية 1912

بعد توقيع معاهدة الحماية 30 مارس 1912م وقعت أحداث كبيرة في 17 و 18 أفريل بمدينة فاس حين انتفضا الجنود على ضباطهم الفرنسسين و قتالوهم وكذلك تبعوا الفرنسيين بعد ان انتشروا في سائر انحاء المدينة ، وانظم اليهم الاهالي و سادت الفوضى و بدأت القبائل المجاورة بهجومها على الفرنسيين.[1]

كما كانت ردت فعل هو غضب الأوساط المثقفة و المشتتة بحق المغرب في الاستقلال و تعاطفها مع الفئات التي حملت البندقية في كل بقعة من البلاد ، كما كانت ردت فعل المغاربة هو كفاحهم في سبيل الاستقلال و خصوصا الجماهير الفاسية ، كان سكان المغاربة يساندون الثوار و المتظاهرين ضد معاهدة الحماية و ساندوا ضباط الجيش المغاربة في مقاومتهم ضد الفرنسيين.[2]

[1] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الإستعمار الفرنسي(1912-1956م)، ملامح من مدينة فاس، أصولها، تغيراتها، حالتها الإجتماعية والسياسية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م، ص16.

[2] الخطابي، مصدر سابق، ص ص 32-33.

الفصل الأول:

- المارشال ليوتي و أهم انجازاته بالغرب الأقصى

المبحث الأول : ليوتي في المغرب

1-المارشال ليوتي و مفهومه للحماية:

ولد الجنرال هوبير غونزالوف ليوتي [1] في نوفمبر1854م في مدينة نانسي الصغيرة شمال شرق فرنسا، تلقى تعليمه إلى أن تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1872م، إلتحق بالمدرسة العسكرية سان سير عام 1873م،بعدها انضم إلى مدرسة الأركان العليا للجيش سنة 1876م، و استطاع ليوتي أن يرسم لنفسه مسارا عسكريا مميزا إذ انضم إلى سلاح الفرسان لم تولى قيادة اركان فرقة السلاح رقم 07، تم تعيينه في 1894م رئيس الأركان في الهند الصينية ، ثم مدير المكتب العسكري ثم المحافظ العام فيها[2] .

تم نقله إلى مدغشقر في مارس 1897، حيث قام ببناء القرى و افتتاح الأسواق اضافة الى ذلك ،قام بتطبيق سياسة بقعة الزيت التي اكتسبها خلال تواجده في الهند الصينية . وفي 09اكتوبر 1903م، عينه الحاكم العام الفرنسي بالجزائر جونار في جنوب وهران[3]،

[1] انظر الملحق رقم03، صورة للجنرال ليوتي.

[2] كريمة بوخالفة، فايزة بوزيد، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى (1912-1925)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة الجبلالي بونعامة ، الجزائر، 2016م، ص33 .

[3] نفسه، ص34 .

تولى ليوتي مهمة التنظيمات العسكرية وخلالها قام برفع تقرير لرئيس المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 1908م، تضمن برنامجه الشامل على الإتفاقيات (1901-1902) بين المغرب وفرنسا، حيث انطلق في تنفيذ أعماله المشروعة خلال سنتي 1909 1910م من خلال شرطة قادرة على المحافظة وحماية الحدود الجزائرية المغربية من خلال التقرب من سي الطيب ابن الشيخ بوعمامة [1]. هو أول مقيم عام بالمغرب عينته الحكومة الفرنسية بموجب شروط المعاهدة المنعقدة في مارس1912م، حكم في الفترة الممتدة ما بين (1912-1925م)، استطاع رسم السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب، كانت له خبرة عسكرية إذ تدرب في الفيتنام ومدغشقر وطبقها على المغرب، امتاز بالشدة والصرامة الممزوجة بالمرونة والدبلوماسية، لقب بالمقيم الماكر، واعتبر نفسه فاتح المغرب [2].

و كان هدف الجنرال ليوتي من القدوم الى المغرب هو استرجاع وحدة الإمبراطورية الشريفية كما كان يهدف الى تهدئة البلاد وتوحيدها و عصرنتها و ازدهارها محترما في ذلك روحها و شخصتها و عقائدها، و لم يشتهر ليوتي فقط في نجاحه في التغلب على مقاومة مراكش العنيدة بل وضع أسسا و مبادئ الإدارة الفرنسية[3].

ولقد وجد في مراكش فرصة ليكون صانع المطل فطبق أراده في مراكش ، مستشيرا وراء السلطات ، كما انه احترم الحماية فأبقى على أجهزة الإدارة الوطنية دون المساس بها و

[1] عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881-1908م (جانبها السياسي 1883-1908)،ج2، موفم للنشر ، الجزائر، 2010م، ص40 .

[2] علي هادي عباس المهداوي، مرجع سابق، ص707 .

[3] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)،ط6، الدار البيضاء،2003م، ص278 .

لقد نجح ليوتي في خلق سياسة إدارية جديدة نصت على إدارة عتيقة مبنية على الفوضى قسم من خلالها مراكش الى ثلاثة اجهزة و لقد قادته سياسته عمليا إلى سحب اهم اختصاصات الإدارة من حكومة الخزن ، ولم يتشجع الجنرال ليوتي الهجرة الأوروبية و لاسيما الاستيطان الزراعي.

كما أنه عمل على نزع السلطان مولاي عبد الحفيظ من العرش[1].

2-مفهوم الحماية لدى ليوتي :

كان ليتي مصرا على ان لا يعطي للحماية وجها مشوها، وجاء للمغرب كرجل مصلح[2]،و منذ وصوله شكل خطورة كبيرة بإستعماله وسائل النجاح التي توفرت لديه والموضوعة بين يديه.[3] حيث وضع خظة جهنمية لتثبيت قواعد الحماية مستغلا ذكائه في تسيير شؤون المغرب بطريقة تحقق اهدافه الإستعمارية، فقد بين من خلال رسالة له **"تمارس الحماية لا الإدارة المباشرة، يبقى ألا نطمس الأطر القديمة بل نستعملها وأن لا نقاوم اعضاء المخزن بل نسخرهم في إدارة البلاد"[4] .**

لقد كتب ليوتي عند رأيه عن الحماية فقال :" **تتضمن فكرة الحماية ان الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها و حكومتها الخاصة وأن تحكم بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة ".**

---

[1] صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 279 .

[2] جورج سبيلمان ، المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912-1956م، تر، محمد المؤيد، ط1، منشورات أمل، 2014م، ص 24 .

[3] جرمان عياش، أصول حرب الريف ، تر،محمد الأمين بزاز وآخرون، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1992م،ص65 .

[4] أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من1930-1940م، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1992م, ص33 .

كما يرى أنه من الواجب أن تحل الحماية محل الاستعمار[1].

كما جاء مفهومه للحماية بأنه مراكش دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على ان تظل تحت سيادة السلطان مع الإحتفاظ بنظام الحكم الذي اخذته و من الواجبات التي....ضمان وحدة هذه الحكومة و المحافظة على نظام الحكم القائم بها.[2]

ولم يكن ليوتي ذلك الرجل الذي يكتفي بالنقد العميق والمجاني لأنه كان شخصا ايجابيا و بناءا بدأ يبحث عن اسلوب يختلف عن نظام حكم الاحتلال الفرنسي في الجزائر و يميل الى نوع من التطابق مع معطيات العصر.[3]

3-علاقة ليوتي بسكان المغرب :

كان المارشال ليوتي على وعي تام بجودة اعماله و منجزاته ، وكانت قدرته على وضع مواطن الخلل و الضعف في تلك التصورات و الانجازات[4] ، وكان اساس يهدف الى الحفاظ على التواصل الدائم مع الساكنة المغربية و بهذا أصر ليوتي على الحفاظ على أصالة الحياة المغربية معمار المدن الجديدة مقارنة مع القديمة التي تفتقد طابعها الخاص و اراد بنفس الاصرار أن يتعايش الفرنسيون و المغاربة جنبا لجنب بدل أن يتواجهوا كما كانت سلوكاته تقديم القدرة الحسنة فقد كان يحافظ على زيادرة السلطان مولاي يوسف بن الحسن و السيد الحسن محمد المعرى بإستمرار ينافس معها شؤون

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق ص 275 .

[2] نفسه، ص279.

[3] جورج سليمان ، مصدر سابق ، ص23 .

[4] نفسه، ص26 .

العمومية و يعرض عليها مشاريعه أخذا بعين الاعتبار مقتراحاتها و كان يلزم مديريه و رؤساء مصالحه أن يكونوا على اتصال مباشر بوزراء المخزن الشريف.[1]

و في هذا المجال حدد الماريشال ليوتي بطريقة جد متقنة السلوك الذي يجب انتهاجه و ان يؤثر على السلطان حتى يستدعي هذا المدير لإخباره بالقضايا الكبرى و خلال زيارته لفاس و مكناس و الدار البيضاء و مراكش و كل النواحي التي مر منها.[2]

وكان الماريشال ليوتي يستقبل دون ملل و كلل الأعيان و العلماء و الاشراف التجار و الصناع التقليديين و الفلاحون و تلاميذ المدارس و الاعدادات و كان يتحدث معهم باحترام و تقدير فكان مرنا و لينا لذا حاول الجميع تقليده.[3]

تولدت عن هذه المعاملة علاقات خاصة فضلا عن العلاقات الرسمية و لم يعرف المغاربة و الفرنسيون حقبة مباركة كهذه اذ اتسمت بالتفاهم و التقارب.

ولم يحتكر الماريشال ليوتي حق الاتصال وربط العلاقات مع المخزن وحده كما فعل احيانا بعض المقيمين الذين ورثوا منصبه.

كان ليوتي محبوب من طرف المغاربة فكان الشعب الفاسي ويتحبب لماريشال ليوتي فلما اصيب بداء الكبد فور اجتماعه مع حاكمي الجزائر و تونس فحمل باشق الأنفس الى قصر بوجلود بفاس و قرر الأطباء القيام بعملية جراحية لصالحه فلما شاع الخبر بالمدينة وفد عليه الفاسيون فاصطفوا تحت نوافذ غرفته وهم يذكرون "اللطيف" وهو

[1] جورج سيبيلمان ، مصدر سابق ، ص 27

[2] نفسه ، ص28

[3] نفسه ، ص27.

الدعاء لله سبحانه و تعالى عسى أن يشفي المريض[1] وعن سماع ليوتي بضجة الجمهور الفاسي طلب أن يقدم إلى بيته امام جامع المولاي ادريس و لقد احتفظ جيل طويل في فاس بذكرى طيبة عن ليوتي فكانوا يذكرون عنه بأنه رئيسا عظيما و يحبهم.[2]

[1] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق ، ص 24.

[2] نفسه ، ص 25.

المبحث الثاني : نشاطات ليوتي بالمغرب الأقصى

1- النشاطات الاقتصادية :

يتوفر في المغرب موارد اقتصادية عدة ، منها محاصيل زراعية كالقطن و الشعير و القمح و غيرها ومواد أولية داخلية في الصناعة كالمعادن أهمها الفوسفات و عززت هذه الأهمية الاقتصادية موقعه الجغرافي ، اذ يطل المغرب الأقصى على المحيط الاطلسي و البحر المتوسط و سيطرته على مضيق جبل طارق مما جعله يحتل مركزا تجاريا مهم بين قارتي أفريقيا و أوروبا.[1]

أ/ الزراعة :

بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912 م سيطرت فرنسا على خيرات المغرب عن طريق المستعمرين للاستحواذ على الاراضي الزراعية ، فقامت الادارة الفرنسية بتشجيع المستعمرين الاوروبيين على انتزاع الاراضي من الفلاحين المغاربة ، فالمغرب بلد زراعي يعتمد على أكثر من 70% من سكانه على الزراعة في معيشتهم ، كما قام الجنرال ليوتي بتنظيم القطاع الزراعي و تطويره لصالح الفرنسيين اذ قام بتقسيم الأراضي المغربية الى قسمين احداهما : الاراضي الخصبة و سماها بالمغرب النافع و الآخر المتمثل في المناطق الشرقية و الجنوبية ، وسماها بالمغرب الغير نافع ، [2]لجأت سياسة الإستعمار لإدارة أملاك الخزينة التي قامت بانتزاع الاراضي من اصحابها

[1] يسرى الجوهري ، جغرافية المغرب العربي ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1981م ، ص160.

[2] عزام أحمد سليم الدليمي ، الادارة الفرنسية بالمغرب 1939 -1956 ، دار غيداء للنشر ، عمان ، 2016 م ، ص32.

و ضمها الى اراضي الجيش دون ان يؤدي ذلك الى اثارة القبائل ، مستغلة جهل الفلاح و عجزه عن دفع مصاريف التسجيل كما قامت بخلق شكاوي ضده من أجل الاستيلاء على أرضه ، كما قامت الإقامة العامة بفرض ضرائب على الفلاحين و استغلال ديونهم حيث وصل الهكتار يباع بـ 300 فرنك.[1]

تم إصدار ظهير 12 أوت 1913م الخاص بتسجيل العقار و اقامت مصلحة المحافظة العقارية سنة 1915م كما قامت الإقامة العامة بتوظيف المغاربة الفلاحين لصالح الاقتصاد الاستعماري بعد فقدانهم الأراضي و قد بلغت الأراضي التي في يد المستوطنين سنة 1913م حوالي 100.000 هكتار بالمغرب ذات التربة الخصبة و 45000 هكتار بشرق المغرب و بعد انتزاع الاراضي من الفلاحين ، شجعت الحماية الفرنسية الهجرات الاوروبية و لا سيما المشتغلين في مجال الزراعة ، فقد دخل مراكش نحو 1000 مستوطن من مزارعين و أصحاب الحرف و التجارة ورجال أعمال.[2]

عرف في المغرب خلال فترة الحماية نوعان من الزراعة : أولها الزراعة التقليدية اذ كان الفلاح المغربي يستخدم في الزراعة التقليدية الات بدائية لمساحة من الأرض تقدر بـ 04 ملايين هكتار ، أما النوع الثاني فهو الزراعة الحديثة الأوروبية هذه الاخيرة كان يمارسها المستوطنون مستخدمين الوسائل الحديث من محراث و بذار ، اذ قدر المحراث الالي بعدد 6600 محراث لزراعة القمح بنسبة 82% من الاراضي الزراعية.[3]

---

[1] عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي بالمغرب الأقصى ، مجلة عالم المعرف ، ع71 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، نوفمبر، 1983م ص30.

[2] عبد المالك التميمي ، مرجع سابق ، ص31.

[3] محمد خير فارس،تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب(1912-1939م)،ب.د.ن،دمشق،1972م ، ص273.

اهتمت الادارة الفرنسية بالتوسع في زراعة الكروم و القطن و الزيتون ، في حين أهملت زراعة المحاصيل الأخرى التي كان المغرب بحاجة لها كالقمح و قصب السكر و ظل الفلاح المغربي يعاني من عدم قدرته على مواكبة التطور الذي حصل للفلاح الاوروبي و يعمل بالادوات التقليدية ، اذ كان الانتاج الفلاحي يستخدم للإستهلاك اما الاوروبي للتصدير.[1]

– تميز المغرب بضخامة انتاجه الزراعي حيث يقول ليوتي في هذا الصدد في ديسمبر 1923 :" عندما زرت المغرب لأول مرة سنة 1908م، عجبت غاية العجب عندما رأيت مزارع شاسعة المساحة تستغل استغلالا حسنا تحيط بها حدود واضحة المعالم كأنها مزارع غريبة حديثة خلافا لما عليه الأمر في الجزائر ، وقد كان هذا كله من عمل الأهليين ، لقد كان ذلك مفاجأة عظيمة لي."[2]

– كما أولت الإدارة الفرنسية أهمية كبيرة بمنطقة سايس مكناس و التي تعتبر من أهم المناطق الفلاحية بالمغرب ,حيث تم استغلال مساحات فلاحية وأدخلت عليها التقنيات و الوسائل و تطورات عبر فترات الحماية ، اما مدينة فاس و نواحيها فقد دخل الفلاحون في شركات القرض الفلاحية ، وكذا شركات تعاونية فلاحية تتولى مهمة شراء و بيع المنتوج الفلاحي خاصة الحبوب الصيفية.[3]

---

[1] نفسه، ص382.

[2] روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، نثر نقولا زيادة ، دار الكتاب للنشر و التوزيع ، بيروت ، 1930م ، ص132.

[3] عبد الرحيم الورديغي، مرجع سابق ، ص51.

اشتهرت منطقة فاس و مكناس بزراعة الحبوب و أشجار البرتقال و الجوز و أشجار الزيتون ، و انتشار زراعة الشعير و الذرى في منطقة الرباط و تادلا كما اشتهرت منطقة الدار البيضاء بزراعة الحمضيات و الخضروات.[1]

ب/ الصناعة :

تميز اقتصاد المغرب بصبغة تقليدية خاصة القطاع الحرفي[2] هذا لأنه يقوم على الذات بحكم وجود ارتباطات وظيفية بين الأنشطة التي تكونه و أيضا أنشطة و المجال الخارجي سواءا كان محلي أو اقليمي من خلال استيراد بعض المواد[3] ، فقد عملت الادارة الفرنسية على تطوير الاقتصاد المحلي للبلاد من خلال اعادة هيكلة القطاع و تطويره ، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات ليوتي جراء نشاطاته العشرية.[4]

ويقوم القطاع الصناعي على أصناف يرأس كل صنف أمين تقوم مهمته على مراعاة اصول المهنة و تسوية النزاعات بين الصناع و الدفاع عن مصالحهم ، وكان المحتسب يقوم بمراقبة هذا المجال الحرفي و كما هو الحال في الزراعة نجد في الصناعة قطاعين ، قطاع اهلي يعتمد على جهود فردية تقريبا و رؤوس أموال بسيطة ووسائل قديمة يعمل لسد حاجات السوق المحلية ، وقد تعرض هذا القطاع للدمار نتيجة لمنافسة البضائع

[1] عبد الرحيم الورديغي، مرجع سابق ، ص53.

[2] انس الصنهاجي ، سياسة الصناعة الكولونيالية و اثرها على البنية الحرفية لمخرب الحماية منطقة دكالة نموذجا ، دورية كان التاريخية ، العدد 27 ، مارس 2015، ص 44-56.

[3] علي فجال و آخرون ، الجهاز الاقتصادي لمدينة فاس العتيقة مقارنة منهجية ، مجلة مكناسة ،ع2 ، كلية الاداب و العلوم الإنسانية ، مكناس ، ص37.

[4] Chassas wail et karmouni , un siècle de capitalisme marocain , économie entreprise , aout septembre , 2011 ; pp 18-19

الأجنبية أكثر رخصا و جودة[1] ، وقطاع أوروبي يعتمد على الصناعة الاستخراجية و التحويلية و يهتم بالتصريف الخارجي و يعتمد على رؤوس اموال كبيرة و وسائل تكتيكية حديثة و مساعدات فنية و مالية من ادارة الحماية و تسهيلات هامة في التعريف الخارجي من قبل فرنسا كانت تخفف عنه وقع الأزمات الاقتصادية الداخلية و العالمية و ليس هناك شيء مشترك تقريبا بين القطاعين.[2]

كانت صناعة التعدين أهم نشاط للإدارة الفرنسية في المغرب اذ وفرات مصدر من اهم مصادر الربح ، وتؤلف المانجم بعد الزراعة المورد الأكثر اهمية للمغرب ، و يعتبر التنقيب عن المعادن و استثمارها برأس مالها و بأصحاب المشروعات و يقتصر دور المغاربة على تقديم اليد العاملة.[3]

نتج عن السياسة الاستعمارية و منافسة البضائع الاوروبية انخفاض في الصناعات التقليدية كصناع النسيج و الصوف و القطن بسبب ارتفاع اثمان الصوف ، اما الادارة الفرنسية من جمع الدبغ مباشرة من الغابات لحاجتها لها في الحرب العالمية الأولى بسبب ارتفاع اثمان المعادن النفيسة و تهريب المعادن الى خارج المغرب[4]، وبعد مرسوم 18 جانفي 1914 حول تنظيم المناجم أول وثيقة منجمية في المغرب الأقصى و كان الغرض منها تحقيق مبدأ الباب المفتوح أو بتساوي الفرص ، وبموجب هذا التشريع تركت

[1] محمد خير فارس ، مرجع سابق، ص401.

[2] نفسه ، ص402.

[3] نفسه ، ص 403-404.

[4] عبد المجيد القدوري ، وقعات في تاريخ المغرب ، مطبعة النجاح الجديد ، الدار البيضاء ، 2001 م، ص225.

الحرية للمشروعات الخاصة للقيام بالتنقيب المنجمي[1] ، كما اصدر ليوتي بعد الحرب العالمية الأولى ظهير 27 فيفري 1920 ، احتفظ للدولة بأحقيتها في التنقيب عن الفوسفات بمنطقة واد زم في بدايات سنة 1917 م[2] كما صدر ظهير آخر في 07 أوت 1920م.

لإنشاء مصلحة الفوسفات التشريفية و تنوع الثروة المنجمية على ثلاث مجموعات (الفوسفات ، الوقود ، المعادن)[3] وفي 15 سبتمبر 1923 م قام الجنرال ليوتي ظهير آخر ينص على انشاء مكتب الابحاث و المساهمات المعدنية و اعطاه الحق بالقيام بكل الدراسات المعدنية و تنقيب و الحق في الحصول على رخصة ، كما تم انشاء مكتب خاص بالفوسفات[4] ، حيث وصل تقدير الفوسفات عام 1921 الى 8.232 طن و بدأ في التزايد حيث بلغ في العام القاني حوالي 79.85 طن و في عام 1923 وصل الى حوالي 190723 طن[5] و أهم ما قامت به الادارة الفرنسية هو الحفاظ على الصناعات التقليدية و تطويرها بادخال صناعات جديدة والات حديثة[6] ، ففي سنتي 1912م و 1913 م تم بناء مصانع لمختلف المنتجات كما تم انشاء المطاحن بالاضافة الى اقامة مطبعتان و مصنعات ميكانيكيان للاجور زيادة على ذلك اقيمت صناعات لصهر الحديد و صناعة الصابون ، كما تم اقامة العديد من المعرض للصناعات في كل من فاس و

[1] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 405.

[2] أحمد عسة ، المعجزة المغربية ، ط1 ، دار القلم للطباعة ، بيروت ، لبنان ، 1974 م،ص602.

[3] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 406.

[4] أحمد عسة ، نفس المرجع، ص604.

[5] انظر الملحق رقم 04 ، يوضح تطور انتاج الفوسفات من 1921 الى 1934 م.

[6] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق ، ص 57.

الرباط و الدار البيضاء بهدف الهاء المغاربة عن ثروتهم من اجل فتح الطريق للجيوش الفرنسية لإحتلال مناطق البلاد دون حدوث مواجهات مع المغاربة.[1]

قامت الادارة بتأسيس مصلحة الحرف و الفنون الاهلية من اجل تاطير الحرفيين و تسويق منتجاتهم ، حيث أولت اهمية كبيرة لحرفة صناعة الزرابي و النحاسيات و المطرزات و صناعة الاحذية و النسيج ، كما تم ادخال الات حديثة للبلاد و تظهر تشجيعات الحماية من خلال تقديمها للعروض التي كانت تسد حاجيات القطاع [2]، بالإضافة الى هذا فقد دخلت سلع اوروبية الى المغرب الاقصى مثل الأخشاب و الحديد و القصدير و الأجور و الجير و الإسمنت ، اما في الجانب الغذائي فهناك الحبوب و الخمور[3] ، أما فيما يخص صناعة الملابس التقليدية فكانت الصناعة متمركزة في أزمور حيث كانت تعرف باللغة العامية " الدراز"[4] و من أهم منتجاتها : الحايك ، الجلابة ، البطانيات ، أو ما يعرف بالأغطية ، زيادة على ذلك بروز مصانع مثل مصنع لمثلجات في فيفري 1913م و في 1912م تم بناء مصنع للزجاج و أيضا لصناعة قنوات صرف المياه.[5]

---

[1] عبد السلام مشكوري ، دراسة الجهوية للظاهرة الصناعية من خلال نموذج مدينة مكناس ، مجلة مكناسة ، ع1 ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، مكناس ، 1986م ، ص225.

[2] أنس الصنهاجي ، مرجع سابق، ص45.

[3] عبد السلام مشكوري ، نفس المرجع، ص228.

[4] الدراز: هو عبارة عن نوالة من الخشب أفقية ذات عرض يترواح ما بين 12 و 15 متر مربع ، أنس الصنهاجي ، نفس المرجع، ص53.

[5] أنس الصنهاجي، مرجع سابق، ص51-53.

جـ/ التجارة و المالية :

بعد فرض الحماية الفرنسية بالمغرب 1912م شهدت التجارة الخارجية تطورا كبيرا ما نتج عنه إقامة مراكز تجارية بالقرب من الموانئ المغربية ، نتيجة تدفق المهاجرين الأوروبيين و ظهور حاجات جديدة للمستهلكين و انفتاحها على العالم الخارجي ، وكانت المغرب تفتقر إلى ابسط التجهيزات التي تتطلبها الحركة التجارية ، كما شهدت المبادلات التجارية اشباعا كبيرا بالرغم من التقلبات التي شهدتها التجارة بسبب خضوع انتاج المغرب لتقلبات مناخية[1] ، اهتم الفرنسيون بتجهيز الموانئ و تشييد الطرق و السكك الحديدية تجهيزا متطورا ، والهدف منها احكام السيطرة و استغلال موارد المغرب ، ومن أهم الطرق التي أنشأتها فرنسا لمصلحتها العسكرية و التجارية طريق قنيطرة – الرباط – الدار البيضاء – آسفي بطول 450 كلم و غيرها في عام 1912م بنى ليوتي مشروع ميناء الدار البيضاء الذي كان يحمل البضائع الداخلية اليه التي قدرت ب288 ألف طن.[2]

وفي سنة 1913م شهد ميناء الرباط رواج السلع الخاصة بمواد الميناء و غيرها من المنتجات ، اما في أكتوبر 1913 م شهدت التجارة تباطئ بشكل كبير و نقص في الموارد بسبب سوء حالة لطقس.

[1] محمد خير فارس، مرجع سابق، ص411.

[2] علي هادي عباس المهداوي ،مرجع سابق، ص703.

و أثناء الحرب العالمية الأولى شهد القطاع التجاري غلال أسعار السلع و البحث عن بعض السلع النادرة مثل الصوف [1]، كما قام ليوتي بفتح مجالا للملاكين الفلاحين و التجارة المغاربة ليندمجوا في غرفة تجارية و فلاحية بواسطة ظهير 20 جانفي 1919م.[2]

اما بالنسبة للجانب المالي ، فنجد ان فرنسا كانت تحرص على اشراف مالي كمقدمة و تمهيدا للإشراف السياسي مستخدمة في ذلك القروض الأجنبية التي كان المخزن بأشد الحاجة لها لذا اوجدت معاهدة الحماية التي كانت بنودها تصب في مصلحتها لأجل السيطرة على مالية البلاد اذ انضمت المادة الأولى و التي تعلقت بالإصلاحات المالية الإدارية و الاقتصادية و التي تراها فرنسا ضرورية لفائدة المغرب[3]، وقد قامت الادارة الفرنسية بإنشاء مديرية مالية لتدخل محل وزارة المالية المغربية بعد الغائها 1913م وقد اشرفت هذه المديرية على كل المسائل المتعلقة بالميزانية و الضرائب[4] أما بالنسبة لميزانية الدولة ، فقد انظمت أول ميزانية عام 1914م وبلغت 17 مليون فرنك من الدخل و 24 مليون فرنك من النفقات التي تظم عائدات و نفقات الدولة المغربية وكانت الميزانية الأولى للمغرب تعاني من عجز شديد بسبب اضطراب الاوضاع الداخلية و تدفق الاوروبين و ازدياد نفقاتهم ، وكانت السلطات الفرنسية هي المسؤولة الوحيدة على

[1] عبد السلام مشكوري ، مرجع سابق ، ص203.

[2] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق ، ص50.

[3] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 330 – 331.

[4] لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، تر ، عفيفة البستاني ، ط8 ، دار الفرابي ، بيروت ، 1985م ، ص332.

وضع الميزانية وتنفيذها مع لجنة من المزارعين الفرنسيين[1] ، شملت موارد الدولة المتفرقة و غير ثابتة ضريبيتين أساسيتين ن الأولى ضريبة الترتيب و تأخذ على المحاصيل الزراعية و الأشجار و المواشي و حددت نسبة الضريبة 05[2]% ، اما الضريبة الأخرى فهي ضريبة العقار و حددت بـ 05% و تفرض على المغاربة و المستوطنين الأوروبيين و الفرنسيين أما الضرائب الغير مباشرة و التي تشمل الجمارك ، الرسوم ، الإستهلاكية ، ورسوم التسجيل العقاري ، فإن قيمة الرسم يساوي 10% على البضائع أيا كان مصدرها.[3]

2- الاصلاحات و النشاطات الإجتماعية :

أ- الصحة :

اعتبر ليوتي ان الاطباء عامل مهم في بسط النفوذ السياسي حيث اولى أهمية كبيرة للجانب الصحي حيث قال :" طبيب يساوي فيلقا عسكريا."[4] فالطبيب بالنسبة له يلعب دورا هاما في ترسيخ الهيمنة الاستعمارية ، فهو ذات قيمة فعالة للإستقطاب و هذا ما وضحه أحد الاطباء العسكريين لدور الطبيب في المستعمرات و مساهمته في عملية التهدئة[5] ، فمنذ وصوله للمغرب أولى اهتمامه بالجانب الصحي من اجل الحفاظ على

---

[1] عبد العزيز عبد الله، تاريخ المغرب العصر الحديث و الفترة المعاصرة ، ج2، مكتبة السلام ، الدار البيضاء ، دت ، ص110.

[2] انظر الملحق رقم 05 ، جدول يمثل ضريبة الترتيب للمدة (1915-1918).

[3] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص329.

[4] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق، ص63.

[5] محفوظ أسمر ، تاريخ الاسعمار و المقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين ، مطبعة المعرف الجديدة ، المغرب ، 2010م، ص15.

الراسمال البشري المحلي و لهذا قام سنة 1913م بتنظيم مصالحة ، حيث ضمنت مصلحة الصحة و الإسعاف المدنية ن وقد ضمت مصالح الإدارة مركزية و مصالح تنفيذ خارجية و تضم المصالح المركزية ، المصالح الادارية البحتة تختص في التشكيلات الصحية المدنية ، استشارات، علاجات ، مشافي ، مصلحة الاستيطان الطبية ، الصحة ن الوقاية العامة ، مراقبة المصالح البلدية ، مسائل الإسعاف ، البوليس الصحي و البحري ، التفتيش الصحي و المدرسي ن بالإضافة الى المعهد المغربي الصحي الذي كان مكلف بتنسيق المعلومات التي تهتم بالدفاع عن الصحة و كذا الشعبة المركزية لمكافحة الملاريا ، الصيدلية المركزية في الدار البيضاء.[1]

وفي سنة 1913م ، أنشأت مديرية للصحة فتم بناء مستشفى في فاس يضم اطباء ورؤساء تطبيق لقول ليوتي :" ان تكون الصحة متقدمة بثلاثين سنة عن فرنسا ، و أن تكون سلاح التدخل السلمي لفرنسا بالمغرب."

زيادة على ذلك تم انشاء لجنة صحية من أعيان فاس داخل المجلس البلدي تتولى الرقابة والعمل على وضع حواجز صحية لا ترخص بالدخول الى المدينة الا من لديه عمل ومنزل معروف.[2]

[1] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 326-327.

[2] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق ، ص64.

ب- المواصلات :

اهتمت السلطات الفرنسية بجانب المواصلات لافتقار المغرب لها ، وهذا من اجل نقل المنتجات المستوردة و استنزاف ثروات المغرب ، ويكون هذا بإقامة الطرق و انشاء الموانئ وهذا لتسهيل الإختراق داخل الاراضي المغربية بالاضافة الى انتقال المعمرين و جيوش الاستعمار ، حيث قامت الإدارة العامة بتكوين فرقة من المهندسين يسيرون رفقة الجيوش الفرنسية ، كما نجد 9000 كلم من الطرق المعبدة عند الطريق العرضي الكبير الذي يربط بين وجدة و الدار البيضاء أكادير وهناك طرق داخلية تخترق جبال الأطلس من أجل ربط المدن بالمناطق النائية.

في سنة 1920م تم انشاء شبكة حديدية تلتقي كلها بالموانئ حيث أقيمت عدة خطوط من بينها خط خريبكة وادزم للحديد ، خط وجدة ، بوكش ، بوعرفة لإستقبال المنغنيز مع خط قنفودة بالإضافة الى الخط الرابط بين فاس و مراكش و يلتقي في وجدة زيادة على ذلك انشاء خطوط حديدية أخرى لاستخراج المعادن مثل خطوط الدار البيضاء – خريبكة – أسفي – سيدي قاسم من اجل نقل الفوسفات كما فتح ليوتي قطارا حديديا لنقل العساكر من فاس الى الرباط و الى طنجة ففتحت طرق ثانوية لنقل المواد الفلاحية لضيعات المعمرين الجدد.[1]

[1] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق ، ص21.

جـ – البنايات و التعمير:

في سنة 1916م قام ليوتي باصدار ظهير خاص من أجل اقامة مدينة عصرية بمكناس حيث تم انجاز الطور الاول من المدينة الجديدة ذات الطابع العصري وقد تم انشاء هذه المدن العصرية لأجل الجالية الاوروبية حيث طبقت هذه السياسة في كل انحاء المغرب و تم انشاؤها بالقرب و خارج التجمعات السكنية المغربية المعروفة باسم المدن القديمة حيث تم وضع مخطط يقوم على تقسيم قطعة الارض الى مناطق و قطاعات متعددة لها اختصاصتها يتوسطها ساحات و حدائق كما ادخلت عليها الموارد المائية و الطرق و المواصلات و المجاري المائية كما تم اقامة الأسواق و البلديات[1] ، كما امر ليوتي بانشاء مصلحة الفنون الجميلة و الآثار التاريخية التي انشأت في نوفمبر 1912م بهدف تزيين المدينة القديمة لفاس ، فشرعت هذه المصلحة في عملها بواسطة ظهير 03 فيفري 1914م الخاص بالحفاظ على البناءات التاريخية و الفنون الجميلة و حماية الأمكنة التي تحمي هذه البنايات و المناظر الطبيعية[2] ، أما المجلس البلدي لمدينة فاس فقد شرع في اصلاح الشبكة المائية و تحسين السقايات العمومية بزخرفتها كما وضع الأخشاب الكهربائية و زينها ، المتاحف الأهلية كمتحف البطحاء و حديقة "جنان السبيل".

[1] ألبير عياش، المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر، عبد القادر الشاوي وآخرون، جريدة المناضل–ة، ط1، الخطابي للنشر، أفريل 1885م،69.

[2] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق ، ص72.

3- الجانب الديني و الثقافي :

اعتمد ليوتي على السياسة محلولة الفصل بين العرب و البربر ، و العمل على القضاء على الدين الاسلامي وبداية العمليات التبشرية بموجب الدراسات التي توهم بأن العروبة و الاسلام دخيلان على هذا المجتمع و بموجب ذلك قامت الاجاءات و هذا ما أكده بيجو[1] بقوله :" ان ايام الاسلام الاخيرة قد ماتت ولم يكن في الجزائر كلها بعد عشرين عاما من اله بعيد سوى المسيح."[2] واهتمت فرنسا بالمرجعية الاسلامية من اجل تسهيل بسط نفوذها الاستعماري فقد شكل منصب السلطان عنصرا بارزا في السياسة الاسلامية الفرنسية و ذلك كان ليوتي يصور نفسه على أنه مجرد خادم لجلالة السلطان، نظر الصلة التي تربط بين السلطان الإسلام كما اظهر احترامه للمؤسسات الدينية كالأحباس و غيرها من المؤسسات، و في هذا الاطار تم استثناء الاراضي التابعة للمساجد و الاضرحة و المقابر الاسلامية من ظهير سنة 1914م القاضي بنزع الملكية في سبيل المنفعة العامة وهو ما ينم على ابدائه احتراما للإسلام و مؤسساته.[3]

و بالاضافة الى ان القوى الاستعمارية استمالت شويخ الزوايا و الفقهاء و العلماء من اجل تسيير عملها في المغرب فإنها فطنت لأهمية توظيف الحج في سياساتها الإسلامية بإعتباره من الشعائر الاسلامية الاساسية ن فشكل الحج وسيلة لحجب ما كانت ترتكبه

---

[1] الجنرال بيجو : هو حاكم عام للجزائر من 1840 الى 1847م، للمزيد أنظر، اليكسي دو طوكفيل ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ، تر ابراهيم صحراوي ، د م ج ، 2008 ، ص78.

[2] محمد علي داهش ، دراسات في تاريخ المغرب العربي ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، د.ت، ص19 -21.

[3] أحميان نور الدين ، توظيف الدين في الخطاب الاستعماري بالمغرب خلال القرن 20م ، مجلة التاريخ المتوسط ، م2 ، ع2 ، ديسمبر 2020 ، ص270.

القوى الاستعمارية من مجازر في حق الاهالي و تلميع صورتها أمام الرأي العام [1]، ثم عمل ليوتي على غرار المظاهر التي اتخذتها السياسة الاسلامية الفرنسية على حظر نشاط البعثات المسيحية في اوساط عموم المسلمين ووقف بالمرصاد للنشاط الصهيوني بالمغرب وهذا لمنع نشاطات الحركة الصهيونية بالقيام بدعياتهاهذا في ما يخص الجانب الديني.

أما من ناحية التعليم فكان الماريشال ليوتي يهتم بنوعية التعليم الذي يخصصه للشباب المغربي وكان يريده تعليما غير مبتعد عن التقاليد ويمكن من الانفتاح على الثقافة الغربية و لم يكن يخطط ليجعل من المغاربة أناسا منقطعين عن جذورهم ولكن لم يكن من السهل عليه تطبيق هذا المخطط خصوصا بالنسبة للتعليم الثانوي المنفذ للتعليم العالي اذا كان من اللازم انهاء هذا السلك من شهادة ما، فلم تكن شهادة البكالوريا الفرنسية ملائمة تماما فقرر احداث بكالوريا خاصة تمنع اللغة العربية مجالا فسيحا[2] عندما ترأس ليوتي القسم السياسي في الرباط ، عمل على تكوين الشباب و مساعدتهم في تحقيق متطلباتهم و التكفل بهم و توفيرهم الظروف الملائمة للدراسة و التحصيل وكان من اهدافه تثقيف الشباب المغربي بثقافة جديدة فعمل على بناء ثناويات اسلامية بفاس و الرباط و مراكش كما انه يعود له الفضل في بناء مدرسة الدار البيضاء العشرية بمكناس و التي تخرج منها ضباط مغاربة.[3]

[1] أحميان نور الدين، مرجع سابق ، ص270.

[2] جورج سليمان ، مصدر سابق ، ص 33.

[3] نفسه، ص34.

كما قام بإنشاء المدرسة العليا للغة و الأدب العربي و اللهجات البربرية كما عملت على بناء المدارس لتفادي رحيل الطلبة لتلقي التعليم في البلدان الاسلامية الاخرى ، فقد انشأ مدارس فرنسية عربية و مدارس بربرية فرنسية[1].

[1] بوعزة بوضرياسة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر ، و انعكاساتها عى المغرب ، 1830-1930- دار الحكمة للنشر ، الجزائر 2010 ، ص 303.

الفصل الثاني:

ـ سياسة ليوتي في المغرب الأقصى

المبحث الأول : التنظيمات الإدارية و السياسية

1-التنظيم السياسي :

لقد عمل ليوتي على عدة سياسات و من بين السياسة التي اعتمدها ليوتي في المغرب الحصار و الجوسسة و التي تمثلت في التقاط الأخبار عن القبائل عن أرضها و مواردها و وسائلها العسكرية وذلك بحصار المرور و قطعه بين السهل و الجبل من خلال حرم القبيلة من تموياتها الأساسية فتصبح اتصالات القبيلة مشلولة و تتعرض وسائل عيشها للتدمير[1] ، كان إخضاع القبائل بوتيرة متتالية و متأنية مكنت ليوتي من تثبيت الركائز في الجيل كما مكنته من القيام بمناورة مزدوجة عن طريق توجيه وحدتين او ثلاثة من الفرق المتحركة ومن خلال هذه السياسة استطاع ليوتي السيطرة على القبائل المحاصرة.[2]

كما حاول ليوتي خلال فترة حكمه تطبيق مبدأ سياسة الاشتراك وذلك بالحفاظ على الروح التي تقيدها فكرة الحماية وذلك بالإبقاء على انظمة الدولة المحمدية و أجهزتها الادارية الوطنية دون المساس بها وكذلك على حكومتها الخاصة في ظل التعاون و الاحترام مع الدولة المشرفة على الحماية بحيث تكون العلاقة بين المستعمر و المستعمر علاقة تبادل للمنافع[3] ، فهذه السياسة ترمي بالدرجة الأولى إلى ربط المغرب بفرنسا نهائيا عن طريق الحكم الغير مباشر بواسطة نظام متداخل يجوز

[1] جرمان عياش ، مصدر سابق ، ص61.
[2] نفسه ، ص62.
[3] عبد الحميد زوزو ، تاريخ الاستعمار و التحرر في افريقيا و اسيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر، 2009 ، ص 82.

وصفه "بحكومة داخل حكومة" من ما يعني حكومة المخزن القديمة التي كان من بين أعضائها الصدر الأعظم ووزير الأوقاف ثم وزير العمل وما تشمل عليه من أجهزة إدارية خاصة بالمغاربة و حكومة الإقامة العامة الجديدة ضاحبة السلطة الحقيقية في البلاد لسيطرتها على الشؤون العامة كالدفاع و الأمن و المالية و الخارجية [1]، كما لجأ ليوتي إلى سياسة التجويع التي طبقها على القبائل الزيانية المتمثلة في السيطرة على مخزن الحبوب و خاصة القمح و الشعير و هي المزروعات التي كان يعتمد عليها السكان المغاربة و زعماء الثورة كما أورد ليوتي أسلوب الغزو السلمي و تمثل هذا الأسلوب في ثلاث نقاط وهي :

- الأمازغيين لهم قابلية الاستعمار و لا ينتظرون الا وصول الفيالق الفرنسية الى بلادهم للارتماء في أحضانهم.[2]
- أن فرنسا لا تريد المجازفة بأبنائها ضد مقاومة متخصصة في الجبال.
- أن فرنسا تمكنت من احتلال الجنوب بواسطة القواد الكبار و الذين قامو بإخضاع قبائلهم لصالح الحماية دون مشاركة الجنود الفرنسيين و بالمقابل منحت لهم حرية التصرف اتجاه قبائلهم ، يقول ليوتي في هذا الصدد :" **لن اتردد في إعطاء الأفضلية لحكن القائد الكبير لأن هذا الأسلوب ينسجم مع نظام الحماية فهو يتصف بالمرونة و غير مكلف و يتطلب موظفين أقل و يحافظ أكثر على احترام التقاليد القديمة.**[3]" كما أن ليوتي اعتمد على سياسة

[1] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص83.
[2] محمد لحسن ، معركة لهري ، (13 نوفمبر 1914) ، صفحات من الجهاد الوطني ، ط1 ، مطبعة انفو – برانت ، فاس ، نوفمبر 2001، ص30
[3] نفسه ، ص ص 33-40 .

التسوية التي تمثلت في زرع بذور التساق بين القبائل زيان و ذلك لتمزيق وحدتها و تفكيك مقاومتها و القضاء عليها كما اتبع ليوتي سياسة كبار القياد و هذا لكسب القياد الذين كانوا دعامة الحركة الوطنية ، كما انتهج ما يكلق عليه السياسة البربرية وهذا لعزل البربر عن العرب.[1]

2-التنظيم الاداري :

أحدث فرنسا إدارة فرنسية لترسيخ سلطتها مع الاحتفاظ بالاجهزة المخزنية التي تمثل الإدارة المغربة ، فعلى رأس إدارة الحماية المقيم العام المارشال ليوتي الذي قام بتسيير الاقامة العامة في فترة مابين سنتي 1912 و 1925 م ، حيث قام هذا الأخير بخلق سياسة ادارية ناجحة ، قضت على ادارة عتيقة مبنية على الفوضى[2] ، فقد كانت ادارته تتصف بالعمل السريع ، خلق مديريات التي ضمن دوائر خاصة لإدارة المدنية العامة ، كما تم تقسيم المغرب الأقصى الى نواحي إدارية و النواحي الى مناطق يحكمها المراقب المدني[3] ، من بينها الدار البيضاء ، الرباط ، أسفي ... أما المناطق فقد قسمت إلى وحدات إدارية وكان يدير البوادي ضباط الشؤون الأهلية ، أما المدن فيديرهم ممثلين فرنسيين ، كما تم إنشاء ادارة جديدة للمالية و الأشغال العامة[4] ، كما قامت إدارة الحماية

[1] أحمد بومزكو ، الجهاد و المقاومة بسوس على عهد مولاي يوسف (1912-1927) ، د ت ، د ط ، ص4.

[2] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق ، ص23.

[2] الملحق رقم 07، نموذج لصورة مراقب مدني .

[4] روم لاندو ، مرجع سابق ، ص126.

بتعيين الفرنسيين في الوظائف و المناصب الكبرى ولم تترك للمغاربة سوى المراكز الصغيرة [1]، بل بدؤوا يختفون من المناصب تدريجيا.[2]

أما السلطة المركزية الفرنسية فقد قامت بوضع مصالح الحماية تحت سطلة المقيم العام[3] ، هذه المصالح التي تمثلت في ثلاث مديريات :

– مديرية الشؤون الشريفية : تقوم بمراقبة وزارة المخزن وهي همزة وصل بين الحكومة الشريفية و الإقامة العامة و كذا مستشار الحكومة.

– مديرية الداخلية : تراقب السياسة العامة و نشاط السلطات المحلية من المراقبين المدنيين و ضباط الشؤون الأهلية و الباشوات.

– مديرية الأمن : بدورها تهتم بالحفاظ على النظام و قمع الحركات العمالية[4] ، كما قامت إدارة الحماية بإنشاء هيئتين فرنسيتين في بلاد المغرب إحداهما فنية و التي تسمى بـ " الإدارة الشريفية الجديدة " التي حلت محل الحكومة المغربية حتى أصبحت لها أهمية قضت بها على معالم السيادة الوطنية حتى صار دور السلطان في تدبير شؤون البلاد عديم الفائدة ، أما الثانية فتسمى " هيئة المراقبين" التي تقوم بالحكم المباشر سواء كانت مدنية أو عسكرية.[5]

---

[1] جميل بيضون و آاخرون ، تاريخ المغرب الحديث ، ط1 ، دار الأمل للنشر و التوزيع ، 1992 ، ص 16.

[2] جرمان عياش ، أصول خرب الريف، مصدر سابق، ص47.

[3] ألبير عياش ، مرجع سابق ، ص 94.

[4] ألبير عياش ، مرجع سابق ، ص94

[5] مكتب المغرب العربي ، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية و القانونية ، مطبعة الرسائل ، القاهرة ، 1948 م ، ص30.

أما من ناحية حكومة المخزن ، فقد قضت السلطات الفرنسية على وزارة الخارجية و المالية و الحربية ، و أصبحت تضم محكمتين هما المحكمة الشريفية العليا و المحكمة الشرعية.[1]

وهكذا قادت سياسة ليوتي عمليا الى سحب أهم اختصاصات الإدارة من حكومة المخزن مما أدى إلى الإستغناء عن الكثير من الوزراء المغاربة فلم يبقى سوى :

الصدر الأعظم : الذي أصبح يمثل السلطة الإسمية إذ انتقلت معظم إختصاصاته إلى الكاتب العام للحماية [2]، أما المقيم العام فهو يمثل السيادة الحقيقة.[3]

وزير العدل : مهمته المحاكم الشرعية وشؤون المعاهد الدينية.

وزير الأوقاف : سلطته الفعلية في يد موظف فرنسي لدى الغدارة الشريفية.

كما قام ليوتي بتنظيم الحكومة ، فقد قسم إدارة مراكش إلى ثلاث أجهزة كل منها منفصل عن الآخر:

- **إدارة المخزن** : احتفظت بطابعها القديم.
- **الإدارة الشريفية الجديدة** : يقوم بها مثقفون مراكشيون لإدارة الشؤون الفنية الخاصة بالوطنيين.

[1] عبد المجيد بن جلون ، مرجع سابق، ص84.

[2] صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص290.

[3] روم لاندو، مصدر سابق ، ص 125.

- **الإقامة العامة** : وهي التي تهيمنت على سياسة البلاد العليا من شؤون خارجية و دفاع ومالية و أمن عام ، زيادة على ذلك ممارسة جميع السلطات الإدارية و التشريعية للجالية الأوروبية.[1]

بالاضافة الى أن الإدارة الفرنسية قامت بتكوين لجنة عضوية للبلدية متكونة من مغاربة و فرنسيين تقوم بتمثيل مواطني كلا الطرفين[2] ، زيادة على ذلك فإن الإقامة العامة أصبحت تشرف على إدارة الفلاحة و التجارة [3]، كما تم إنشاء مديريات المالية و الأشغال العمومية و الشؤون الإقتصادية ، و الاستعمار و الصحة و العدل و السياحة

كما أن الحكومة الفرنسية قامت بإنشاء في المخزن المصالح التالية :

- مصلحة الإدارة العامة : تشرف على الشؤون المدنية العامة كالصحافة و الاجتماع و انشاء البلديات و أجور العمال و الدراسات الاجتماعية ، كما تدخل في اختصاص مشاكل السكن.
- مصلحة المالية : مجموعة من الادارات تقوم بوضع الميزانية ووضع الحسابات و الإشراف على الضرائب ووضعها ، الممتلكات و الأموال العامة و تهتم بالمواصلات البحرية و سكك الحديد و المعادن و الشؤون الهندسية ، و تتعاون مع مصلحة الزراعة و التجارة.

[1] روم لاندو، مصدر سابق ، ص279.

[2] Allal El Fassi , mémoire sur le régime représentatif au maroc avant et après le prétectorat stockholm , 1952 , p 14.

[3] صلاح العقاد ، نفس المرجع ، ص290.

- مصلحة الشؤون الاجتماعية : تضم الادارات العامة للتعليم و الفنون و الآثار و تهتم بالشؤون الصحية.[1]

هذه هي الإدارات الجديدة التي أنشأها الفرنسيون لسد النقد الذي أحدثوه في حكومة المخزن ، و لكنها في نفس الوقت تعتبر جزءا من الإقامة العامة.

التنظيم القضائي :

قام ليوتي بمطالبة الحكومة الفرنسية بضرورة انشاء جهاز متكامل من المحاكم الفرنسية و اقامة ظهائر قانونية ، فبالنسبة إلى المحاكم التي طالب بها فهي تتفرع إلى محاكم الامن و محاكم الإبتدائية و محاكم الاستئناف يرأسهم قضاة فرنسيين[2] ، فقد تكونت في مدينة الرباط محكمة عليا شرعية و أخرى مدنية للإستأناف[3] ، كما أصبحت حكومة المخزن كما ذكرنا سابقا تضم محكمتين هما المحكمة الشريفية العليا و تصدر أحكامها بإسم الوزير الأكبر و تتبعها محاكم البشوات و القواد ، و المحكمة الشرعية التي تصدر أحكامها بإسم وزير العدل و تتبعها المحاكم الشرعية.[4]

قامت الإقامة العامة بالقضاء على القضاء القنصلي الذي إكتسبته الدول بين الامتيازات الأجنبية كما قامت بتصفية هذه الامتيازات وهذا لم يتم في مصلحة القضاء المراكسي و انما بني على اساس القضاء الفرنسي ، أي ان الدولة الحامية[5] قضت على القضاء

---

[1] مكتب المغرب العربي ، مصدر سابق ، ص86.

[2] ألبير عياش ، مرجع سابق ، 96.

[3] مكتب المغرب العربي ، مصدر سابق ، ص .136

[4] نفسه ، ص 84.

[5] عبد المجيد بن جلون ، مرجع سابق ، ص 135.

القنصلي لتحل محله قضاء فرنسي اشد خطورة منه[1] ، فقامت بتعيين مراقب مدني[2] و عسكري بحسب نظام المدينة أو المنطقة يعمد إليه مراقبة القضاء المدني و الشرعي ، وهذا المراقب يجلس بجانب الباشا أو القائد الذي يمثل السلطة التنفيذية [3]، ويتدخل في الأحكام التي تصدر الا بعد الاتفاق معه.

تكونت في مدينة الرباط محكمة عليا شرعية و أخرى مدنية للإسئناف[4] ابتداءا من سنة 1915 م ، قام ليوتي بتنظيم المباريات للقضاة و العدول ، و صنف ما بينهم بدرجات و سلاليم فلا تعطى الوكالة القضائية إلا من حصلوا على رخصة من وزير العدل المغربي[5] ، كما امرهم بتسجيل العقود في دفاتر السجالات ، هدفا للقضاء على الفوضى التي كانت سائدة في القضاء و الشرع ، ليخضع هذا الشرع و القضاء لمبادئ معنوية.

و ترك ليوتي اختصاص القضاء الجنائي و التجاري و بعض المخالفات للباشوات و القواد هدفا للإسراع بالتنفيذ و ايهاب السكان ، اما المسائل العقارية و مشاكل الشرع في الزواج و الطلاق و الإرث ، فهي من اختصاص القضاة.[6]

و يذكر أن ليوتي قد استرجع عن طريق القضاة مائة الف هكتار الى الأملاك المخزنية لتوزع فيما بعد الى المعمرين الأوروبيين ليستثمروها لصالحهم و لصالح الدولة الشريفية الجديدة.[1]

---

[1] مكتب المغرب العربي ، محمد بن عبود ، مركز الأجانب في مراكش ، مطبعة الرسالة ، د ت ، ص 74.

[2] أنظر الملحق رقم 07، نموذج لصورة مراقب مدني.

[3] عبد المجيد بن جلون ، مرجع سابق ، ص135.

[4] نفسه، ص136

[5] عبد الرحيم الورديغي ، مرجع سابق ، ص .46

[6] نفسه ، ص40.

المبحث الثاني : السياسة البربرية و أهم الظهائر الصادرة في عهد المقيم العام

- السياسة البربرية :

قامت سياسة الحماية الفرنسية في المغرب على عدة محاور أساسية ، ، لعل أبرزها السياسة البربرية ، والتي كانت بمثابة مفتاح السيطرة على المغرب ، التي تعود جذورها إلى فترة ما بعد الحماية مباشرة أي سنة 1914 م مستلهمة تجربتها البربرية من الجزائر ، ومحاولة تعميمها على كل منطقة المغرب العربي.[2]

وكان المغرب الاقصى من حيث تركيبته الإجتماعية أقرب في تطبيق هذه السياسة القائمة على مبدأ "فرق تسد" بين العرب و البربر[3] ، وهو ما جعل بعض المؤرخين المغاربة يرجعون هذه المسألة إلى اصل فرنسي جزائري، أي أن السياسة البربرية التي طبقها الاحتلال الفرنسيفي الجزائر نقلها مباشرة الى المغرب الأقصى بعد فرض الحماية عليه سنة 1912 م [4]، ونظرا لتأثير ليوتي بفكرة الإثنين و الجمع بين الجانبين العسكري و السياسي وكذلك سياسة العرق المدني الجزائري اتجاه العرب و البربر فإن هذا ما أثر على سياسة اتجاه المغرب بعد فرض الحماية ، هذه السياسة التي شكلت تهديد للمجتمع المغربي ووحدته الوطنية فبدأت بالتفريق بين أفراد المجتمع الواحد[5] ، وايجاد تمييز ثقافي

---

[1] عبد الرحيم الورديغي، مرجع سابق ، ص45.

[2] Charles rebert agerom , politique colonial au meghreb , bress universitaire de France , paris, 1972 , p109

[3] أمحمد مالكي ، الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي ، ط1 ، سلسلة أطروحة دكتوراه ، مركز دراسات الوحدة المغربية ببيروت ، 1993 ، ص190.

[4] عبد الله العروي ، مجمل تاريخ المغرب ، ج3، ط1، الدار البيضاء ، المغرب ، 1999م ، ص154.

[5] امحمد مالكي ، نفس المرجع ، ص190.

إسلامي و عربي[1] من أجل التمكن من عزل أجزاء مهمة من البلاد ، وقطع العلاقات مع أطراف أخرى و نشر مبادئ اللغة الفرنسة[2] ، ولتنفيذ هذه السياسة التي يسميها " أجيرون Ageron " بالأسطورة البربرية ، التي تحاول فصل العرب عن البربر[3] بناءا عى فكرة خاطئة مفادها أن البربر لا يمارسون الإسلام إلا ظاهريا.[4]

اعتمد ليوتي على علماء و خبراء و باحثين لهم الخبرة في المسألة البربرية من بينهم "مريس لوتي" و الباحث المختفي في علم اللسانيات " إيمل لاوست" وكذلك "هانريس" إلى جانب المساعدين المقربين لليوتي المختصين في الشؤون الأهلية أمثال "سيمون" [5]، لتطبيق السياسة فقد قام المارشال ليوتي باستصدار ظهير بربري (مرسوم) المؤرخ في سبتمبر 1914 م ، بهدف احداث تقسيم في المجتمع المغربي و تحويل البلاد بالتدريج عن الإسلام و العربية و اقتطاعها عن امتها العربية الكبرى و ربطها نهائيا بالغرب الصليبي ، وبهذا الصدد يقول المارشال ليوتي :" إنه ليس من مهامنا تعليم اللغة العربية

---

[1] علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ط6 ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 1986م ، 164

[2] جلال يحيى ، المغرب الكبير الفترة المعاصرة و حركات التحرر و الإستقلال ، ج3 ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1966م، ص152

[3] هرتان محمادي ، السلطة المركزية في مطلع القرن العشرين بين التفكيك و إعادة الإنتاج، مذكرة دكتوراه ، تخصص القانون العام ، جامعة الحسن الثاني ، كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الاجتماعية ، المغرب ، 2006 ، ص273

[4] صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص282

[5] تقلد سيمون مناصب سياسة في الجزائر من أشبه خبرة كبيرة في جميع المعلومات حول المجتمع المغربي ، بوعزة بوضرساية ، مرجع سابق ، ص288

للسكان الذين لم يتعلموها لأنها لغة القرآن وهذا أحد العوامل المتعلقة بالإسلام وهدفنا هو تطوير البربر خارج إطار الدين الإسلامي."[1]

وقد تبعته في فكرته الخاطئة كثير من الفرنسيين و شجعته عليها طائفة من العسكريين باعتبار أن هوية البربر قبل الاسلام كانوا مرتبطين بالمسيحية و اليهودية ، وعلى هذا الاساس قوي اهتمام المارشال بدراسة عادات البربر و أعرافهم وقام في 09 جانفي 1914 م بتعيين لجنة للدراسات البربرية أكد من خلالها على انتهاج هذه السياسة في المغرب الأقصى لإخضاع القبائل الذين فشل نظام التهدئة في اخضاعها خاصة قبائل الأطلس[2] كما تم غنشاء هيئة ادارية لترسيخ الفكر البربري بين سكان البربر بالاعتماد على مجلس الأبحاث ، وهو مجلس عسكري ذو طابع مدني متخصص في الدراسات و البحوث البربرية.[3]

لم تكن حكومة الحماية تستقر بالرباط حتى أنشأت مدرسة عليا أطلق اسم " مدرسة اللغة العربية و اللهجات البربرية" بدأت الدراسة فيها سنة 1913 م تمهيدا للسياسة البربرية ، واستغل المقيم العام ليوتي خلو بال المخزن الشريف من كل فترة سابقة عن هذه السياسة الخطيرة ، واستصدر من السلطان لأول مرة ظهيرا خطيرا لم يسبق له نظير في تاريخ

[1] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص83

[2] إدموند بورك ، صورة الدولة المغربية الأنثرولوجية الفرنسية ، رؤية جديدة حول السياسة البربرية لليوتي 1912-1919 ، تر مصطفى جامع و محمد أوجطي ، مجلة الأمل ، ع3 ، مطبعة النجاح الجديدة ، المغرب ، 1993 ، ص91

[3] بوعزة بو ضرساية ، مرجع سابق ، ص300

المغرب منذ أن دخل الإسلام ، وكان ذلك يوم 11 سبتمبر 1914 م أي بعد سنتين و نصف من عقد معاهدة الحماية.[1]

اعتمدت فرنسا أثناء تطبيقها لسياساتها البربرية على مختلف الاعمال و البحوث التي قدمها مستوطنو الجزائر من الباحثين الذين اهتموا بالجانب الإجتماعي في المجتمعين الجزائري و المغربي ، ومن بين الذين نشروا سمومهم في الجزائر لينقلوها فيما بعد إلى المغرب الأقصى السيد "هنري برونو" الذي إختص في الاهتمام بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع المراكشي ، وكانت دراساته هو المسالة البربرية من الدراسات التي عملت بها ادارة الحماية في اعادة تنظيم المناطق ذات الاغلبية البربرية في المغرب الأقصى على أساس الاعراف و التقاليد [2]، بالاضافة "بول مارتي" الذي كرس جهده حول المسألة البربرية و حاول بدوره لينقل تجربة الجزائر الى المغرب.[3]

الظهائر الصادرة في عهد المقيم العام ليوتي :

اصدر ليوتي أول منشور غلى رؤساء الاستلامات لإخراج البربر من الاسلام[4] وهنا ظهرت المساعي الحقيقية التي كان من اول مظاهرها اصدار ظهير 11 سبتمبر 1914 م [5]، ينص على إحترام التقاليد البربرية[1] ، ويخرج البربر من دائرة القضاء

---

[1] محمد المكي الناصري ، فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى ، ط2، شركة بابل للطباعة و النشر ، الرباط، 1993م ص21

[2] أمحمد مالكي ، مرجع سابق ، ص198

[3] نفسه ، ص199

[4] الخلوقي محمد الصغير ، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح لعبيدي مع اطلالة على المدينة أسفي و عبدة الصبحي الشلاوي ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1993 م ص46

[5] محمد مكي الناصري ،نفس المرجع ، ص21

الشرعي و احياء قانون العرق البربري ، وهذا وفقا لما صرح به "ريبو" بقوله :" غن ظهير 11 سبتمبر 1914 م ذو أهمية عظمى لأنه وضع مبدأ عدم الإسلام للقبائل البربرية."[2] إعتبر هذا الظهير أو المرسوم في نظر السلطات الإستعمارية نصا مبدئيا لان الاقامة العامة ستصدر مجموعة من القرارات الوزيرية بغرض ترتيب و تصنيف القبائل البربرية و بالضرورة تكريس "الايتروف"[3] و الإرتقاء به الى مستوى الشرع ، ومن بين هذه القرارات و هي على التوالي : قرار 12 ديسمبر 1914 م ، 30 أفريل 1915 م ، 11 ديسمبر 1920 م ، 05 ماي 1923 م الذي حدد و رتب القبائل التي شملتها حركة التهدئة.

كذلك دورية 22 سبتمبر 1915 م ، و التي اصيغت من لدن المراقب المدني برونو ، وهي أول نص رسمي في مجال تنظيم القضاء المدني البربري.[4]

و بحلول عام 1922م ، اصدرت الاقامة العامة ظهير الغرض منه ادخال التسجيل العقاري الى المناطق البربرية ووضع ضبط لتفويت العقارات التي يقطنها الأهالي و من القبائل ذات العوائد البربرية وذلك رغما عن ادارة السلطان و الصدر الأعظم.[5]

---

[1] صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 198

[2] بلقاسم الحناشي ، الحركات التبشرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن 19، رسالة دكتوراه ، منشورات مركز الدراسات و البحوث العثمانية و المورسكية و التوثيق و المعلومات ، تونس ، 1989 ، ص88

[3] الايتروف و معناه العرف.

[4] أحمد مالكي ، مرجع سابق ، ص 199

[5] احساين عبد الحميد ، " أصول سياسة فرنسا البربرية الى غاية سنة 1930 ، رسالة ماجيستر ن الرباط ، كلية الادب و العلوم الانسانية ، 1986 ، 1987 ، ص144

و بهذا يكون ليوتي قد نقل أسس سياسة فرنسا من الجزائر الى المغرب[1] بالرغم من أنها لم تولد ردة فعل المغاربة حينها ، الا أنها أكثر بعد استقالته مخلفا وراءه هذه السياسة الى ظهير 16 ماي 1930 م ، الذي أكمل به مشروع ليوتي ، الذي أقام محاكم لسكان البربر و نقل العقارات و المنقولات للمحاكم العرفية كما انهم اصبحوا خاضعين لقانون المحاكم الفرنسية.[2]

[1] أحمد مالكي ، نفس المرجع ، ص201

[2] أبو بكر القادري ، مرجع سابق، ص48

المبحث الثالث : انعكاسات سياسة ليوتي على المغرب الأقصى

منذ دخول ليوتي إلى المغرب حاول فرض سيطرته عن طريق قمع مقاومات المناهضة للإستعمار بإخضاعها، لكنه لم يتمكن لان الشعب المغربي لم يكن سهل المنال[1] السياسة التي وضعها خلقت نتائج كثيرة أبرزها ازدياد تدفق رؤوس الأموال و دخول احدث الوسائل في مختلف المجالات ، وكان لهذه السياسة دورا في تبديل طابع الحياة الإقتصادية الاجتماعية المغربية، لكنها ولدت لدى المغاربة العديد من المشاكل أهمها مشكلة البطالة التي انتشرت داخل المجتمع المغربي [2]، كما كانت هناك اجور قلية بالنسبة للفئة التي كانت تشتغل على عكس الفرنسيين الذين كانو يجنون ارباحا كبيرة بفضل التكنولوجيا التي كانو يستخدمونها وفي المقابل كان المغاربة يخدمون الأرض و باطنها بإستخدام آلات قديمة [3]بالإضافة الى ان جزء كبير من المعادن المستخرجة من عملية التنقيب يذهب الى الخزينة الفرنسية زيادة على ذلك تدفق المهاجرين وازدياد اهميتهم في الحياة الاقتصادية كما كان لسياسة الإدارية اثر كبير على المغاربة فلإصلاحات التي تم إدخالها اخضعت وزارت العدل لرقابة مصلحة القضاء الأهلي التي اصبحت بموجبها مديرية الشريفة تحت سيطرة الإقامة العامة [4] .

---

[1] جرمان عياش، ردود الأفعال المغربية امام الإحتلال الإسباني و الفرنسي ، تر، محمد الأمين بزاز وعبد العزيز التلمساني خلوق، مجلة دار النيابة، ع5، المطابع الدولية المغربية، المغرب، 1985م، ص15 .

[2] محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 417 .

[3] عبد السلام مشكوري، مرجع سابق، ص97 .

[4] احمد عسه، مرجع سابق ، ص709 .

كما اتجه ليوتي الى اخطر ياة و هي التي حاول من خلالها الفصل بين افراد المجتمع الواحد ومحاربة الإسلام و العروبة وهي السياسة البربرية [1]، حيث سعى من خلالها الى ترسيخ الحضارة الفرنسية ونشر المسيحية و النصرانية وهي أخطر سياسة اعتمد عليها ليوتي خلال توليه منصب المقيم العام[2]، حيث اثرت بشكل كبير على المجتمع المغربي، كما حاول التغلغل في المنطقة البربرية بحكم معرفته لمراكش من خلال اصدار مختلف الظهائر، لكن هذه السياسة لم تولد ردة فعل قوية الا بعد رحيله وذلك بعد صدور ظهير الذي كشفت به المخططات الإستعمارية التي ارساها ليوتي [3].

[1] محمد علي داهش، مرجع سابق ،ص31 .

[2] محمد بن جلون، مرجع سابق، ص 33 .

[3] الخلوقي محمد الصغير، مرجع سابق، ص19 .

الفصل الثالث:

- العمليات العسكرية و أهم المعارك

المبحث الاول : أيام فاس الدامية 1912 م ومعركة سيدي بوعثمان :

أيام فاس الدامية 1912 :

عند توقيع معاهدة الحماية ، وقعت حوادث خطيرة[1] وذلك بسبب نهب ومصارة ممتلكات المغاربة من طرف الحكومة الفرنسية[2] وكذلك ضد تغلغل النفوذ الفرنسي في البلاد ، فأعلنوا بعد ذلك الثورة على الفرنسيين[3] وتمكنوا من إغتيال عدد من الفرنسيين المدنيين القاطنين بفاس وسادت الفوضى وعم الاضطراب وتعددت حوادث السلب والنهب في مختلف احياء المدينة[4] لكن سنة 2012 استطاع الفرنسيين استعمال القوات الحربية على مدينة فاس طيلة ثلاث ايام كاملة و التي شهدت ابشع المشاهد من اجرام فظيع وقتل وذبح[5].

ولقد عين في هذه الظروف المارشال ليوتي ممثلا لفرنسا ، وكان لتعيين ليوتي سببا في استرداد لهيب الثورة في المغرب[6].

وفي يوم 25 ماي قام المقاومون بشن هجوم واسع على عاصمة المملكة في نفس اليوم الذي تم فيه استقبال المقيم العام ، ليوتي من طرف السلطان وكان هذا الهجوم بقيادة

سي محمد الحجامي ولقد قام القوات الفرنسية باتخاذ عدة اجراءات ، وذلك بحشد قوات عسكرية هامة استقدمت من مختلف المناطق[1] واستطاع الجنرال ليوتي الجنرال موانيي

جمال قنان ، المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس الى معركة الهري 1911-1914 م ، م5 ، منشورات وزارة المجاهدين 2009 م ، ص 15.[1]

هو بيرجاك ، مصدر سابق ، ص 16.[2]

حواس منصوري ، مرجع سابق ، ص16.[3]

جمال قنان ، مرجع سابق ص 16.[4]

هو بيرجاك ، مرجع سابق ص23.[5]

مكتب المغرب العربي ، هذه مراكش ، مرجع سابق ، ص 41.[6]

مهاجمة المدينة من جهة الشمال وتتالت هجومات العدو بقوة وتمكن الفرنسيون من حد الهجومات المتتالية و التحكم في زمام الامور ، وبذلك معسكر الحجامي بالمكان المعروف بالحجرة الكحلية[2] غورو ابعاد الحجامي على العاصمة نهائيا[3].

في هذه الظروف استطاع بدأ الجنرال ليوتي لتخطط وتوطد اركانهم في فاس[4].

وبنص مخططاته على ان النشاط العسكري يقتصر على تطبيق وتدعيم المواقع الفرنسية في المناطق المحتلة التي تشمل الشاوية و منطقتي فاس والرباط ، كما عمل على تنظيم حماته المناطق اداريا واقتصاديا واجتماعيا وتوطيد الامن و الاستقرار ، كما ان برنامجه كان يتمثل في تحديد المناطق الاخرى من المغرب وبالاعتماد على القياد الكبار لمد النفوذ الفرنسي ولتحقيق هذا البرنامج يري ليوتي ان القوات التي تحت تصرفه و التي بلغت ثمانية وأربعون ألف وخمسمائة جندي غير كافية وأنه يرى كيفية استخدام هذه القوات داخل المناطق المختلفة من طرف المقيم العام[5] فلقد استطاع الجنرال ليوتي من تثبيت الركائز في الجبل وتمكن من عزل الثوار بواسطة سد الودية وقطع الاتصال[6]

---

[1] فؤاد دياب ، مرجع سابق ، ص 40-41.

[2] بهيجة سيمو ، إلا صلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912 ، المطبعة الملكية الرباط ، 2010 م ، ص 184-185.

[3] منصوري الحواس ، مرجع سابق ص 17.

[4] عادل الفاسي ، مصدر سابق ، ص27.

[5] جمال قنان ، مرجع سابق ، ص 184 – 185 .

[6] جرمان عياش ، مرجع سابق ، ص 62.

معركة سيدي بوعثمان :

دخل الشيخ احمد الهيبة[1] بن الشيخ ماء العينين إلى مراكش في شهر أوت 1912 م ، وتمت بيعه فيها رسميا ، فقام باحتلال القصبة ، كما قام باعتقال قنصل فرنسا ميكري (Maigret) وستة من مساعديه[2] ، بدأ الهيبة في وضع خطط المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي[3] ، وبالمقابل قام ليوتي بتعيين الجنرال" مانجان" (Mangin) قائدا على الجيش ، حيث جهز هذا الاخير جيشا قوامه أربعة ألاف جندي ، وباشر في تنفيذ خطته العسكرية إبتداءا من 16 أوت 1912 م في منطقة الرحامنة حيث نتج عن هذا التشابك خسائر لجيشه ، وتكررت صدمات أخرى في أيام 19 و 21 أوت ومن هنا بدأت الحرب[4]

في 22 اوت 1912 م ، تواجه الطرفان في المكان المعروف بـ " الأوهام " حيث قامت معركة حامية إنهزم فيها جيش الهيبة بقيادة الأغضف بن مصباح[5] فبعد هذه الهزيمة ، نظم الهيبة حملة بقيادة أخيه " مربيه ربه " ، حيث خرج المقاومون بعد ثمانية أيام من

ولد أحمد بن الهيبة بن الشيخ ماء العينين في سبتمبر 1877 ، بضواحي مدينة أطار بمنطقة الحوض الموريطاني ، أخذ عن والده العلوم الدينية و الأدبية ، قام بالتأليف في اللغة والفقه والطب الحديث و الأدب وعلم الاسرار ،توطدت مهمته بمقاومة ضد الاحتلال الاجنبي ، عصر اغا ، مقاومة الشيخ أحمد الهيبة 1912-1919 ، في موسوعة الحركة الوطنية و المقاومة وجيش التحرير بالمغرب ، ج1 ، المجلد 1 نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، الرباط ، 2005 ، ص 121 . [1]

نفسه ، ص 123.[2]

عبد الكريم غلاب ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر ،ج3 ، ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 2005 م ، ص232. [3]

عصر أغا ، مرجع سابق ، ص 124. [4]

عبد الكريم الفيلالي ، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج7 ، ط1 ، شركة فاس للطباعة ، القاهرة ، 2006 م، ص255.[5]

المعركة الأولى وقاموا بنصب الخيم في المكان المسمى " سيدي بوعثمان " ، ووقع الصدام بين الفريقين في 6 سبتمبر 1912 م في منطقة " إزالة الأعظم "[1]

وفي هذه المعركة حقق المجاهدين اعمال بطولية، لكنهم لم يصمدوا طويلا أما مدفعية الإستعمار وبهذه العزيمة إنفتح الطريق إلى مراكش[2] ، أما الهيبة فقد اتجه إلى " تارودنت " نتيجة مطاردة الفرنسيين له[3]

[1] عبد الكريم الفيلالي ، مرجع سابق ، ص 256-257

[2] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 95.

[3] عبد الكريم الفيلالي ، مرجع سابق ، ص258.

المبحث الثاني : معارك الأطلس :

1- الثورة بالأطلس المتوسط :

1-1- معركة خنيفرة 12 جوان 1914 م :

سعى ليوتي جاهدا إخضاع القبائل العاصية للقانون الفرنسي ، وقام بافتتاح طريق تازة الذي حقق وصل المغرب الغربي بالشرقي وإحتلال بلادزيان[1] حاولت السلطات الاستعمارية كسب زعيم بني زيان موحا أو حمو مستعملة مختلف الوسائل والأساليب لإغرائه بالمال والنفوذ والسلطة ولكنها فشلت في ذلك[2] مع دخول ربيع 1914 م ، إعتقد الفرنسيون انهم سيتمكنون من تفكيك القبائل الزيانية ، فقاموا ببناء مركز عسكري عند مولاي بوعزة ، قام ليوطي بتعيين الجنرال هينريس قائدا على الحملات وهاذا بعد نجاح القوات القوات الفرنسية جوان من احتلال تازة في 17 ماي 1914 م ، فبدأ الهجوم على إقليم بني زيان في 10 جوان بأكثر من 30 جندي ، ونجحت هذه القوات بعد معركة كبيرة في 12 جوان باحتلال خنيفرة قصبة زيان[3] وبهذا النجاح ، فتح الطريق بين عواصم الشمال و الجنوب للفرنسيين، وبالرغم من هذا ، فإن موحا او حمو لم يستسلم وانسحب إلى الجبل ، وفرض هنريس الحصار عليه منتظرا منه الخضوع[4].

استمرت المعارك بين الطرفين طيلة صيف 1914 م ، ولم يسلم من مراكز جيش الإحتلال من هجوم قوات موحا أو حمو[5].

---

[1] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص79.

[2] جمال قنان ، مرجع سابق ،ص 253.

[3] عبد الكريم الفيلالي ، مرجع سابق ، ص276.

[4] محمد خير فارس ، مرجع سابق ص 276م

[5] عبد الكريم غلاب ، مرجع سابق ، ص240.

في يوم 5 أوت 1914 م ، هجم المقاومون على القوات الفرنسية من الساعة الخامسة صباحا حتى الرابعة عصرا ، وأصبحت الحامية الفرنسية بخنيفرة محاصرة كما قال ليوطي : " حامية خنيفرة ، يجب النضر إليها على أنها محاصرة "[1]

وتعد معركة 20أوت 1914 م ، من أهم المعارك التي وقعت في هاذا الشهر، في منطقة " جبل بوموسى " وعلى إثر هذه المعركة نشب قتل عنيف أدى إلى انسحاب المغاربة ولكنهم لم يغادرو مكان المعركة ، وفي هذه الاثناء كانت قافلة التموين تتقدم وعند وصولها لجبل بوموس إنقض عليها الرعب وتحولت إلى مبارزة وجها لوجه[2].

1-2- معركة الهري 13 نوفمبر 1914 م :

كان ليوتي وراء تنظيم حملات إعلامية لتشويه الجهاد الزياني ومحاربته بدعوة خروجه على المخزن وشق عصا طاعة السلطان ولقد نسي أن جهاد الزيانيين كان حلقة في سلسلة الجهاد المغربي كما التجأ ليوتي إلى وساطة بعض الشخصيات المرموقة من النخبة الحاكمة و العالمة انعدام بحسب نبض القائد الزياني[3]

وحاول اشعال الحرب وإحياء النزاعات و العصابات القديمة وإثارة الخلافات حول من تزعم منها قبائل الأطلس لكنه في ذلك وأرجع ليوتي هذا الإخفاق إلى الجهل المطبق للأعضاء ، المخزن الذين كانو لا يعرفون أي شيء من أعيان الاطلس[4] عندما شبه

[1] محمد بن محسن، مرجع سابق ، ص 53-54.
[2] نفسه ، ص60-61.
[3] محمد بن لحسن ، مرجع سابق ، ص36.
[4] نفسه ص 37.

ليوتي من استمالة السلطان تدخل الجنرال هنريس الذي نادى بالسياسة البربرية لمجرد وصوله[1].

ولقد اراد العقيد قائد حامية خنيفرة ، القيام بهجوم على منطقة الهري مقر اقامة قائد المقاومة للقضاء عليه إلا أنه قبل بالرفض من طرف الجنرال هنريس الذي أصبح على رأس قيادة المغرب الشمالي حتى (فاس ومكناس) وأيضا من طرف المقيم العام ليوتي عند زيارته لخنيفرة يوم 5 اكتوبر لدراسة الاوضاع في المنطقة[2] الا ان لافيردير خرج من تلقاء نفسه صبيحة 13 نوفمبر 1914 قاصدا العمرى لكنه حصر من طرف المقاومين واخذ لمحاربته وكانت الخسائر كبيرة فقد قتل العقيد " لافيدير" وعدد كبير من الضباط قدر ب ثلاثة وثلاثين ضابط وسمائة وخمسين جندي وستة وسبعون جريح إلى جان المدافع و الرشاشات الثقيلة و الذخيرة ، حيث لم تعرف فرنسا خسائر بهاذا الحجم من قبل في المغرب ، كما تعرض ممر تازا الشديد طيلة الحرب وامتد نشاط الثوار حتى الحدود الجزائرية[3].

إلا ان ليوتي اتخذ عدة اجراءات لمجابهة هدا الخطر فقد التفى في عمله العسكري وحافظ على المناطق المحتلة وكان يعمل على تجنب اثارة الثوار ، كما قام بانهاء المغاربة بفتح ورشات وانشاء الموانئ ، ولقد استطاع ليوتي الحفاظ على ممر تازا كما نجح في مواجهة الخطر وحافظ على جميع المناطق التي احتلتها[4]، وبعد عام 1920

[1] منصوري الحواس ، مرجع سابق ص 19.
[2] محمد بن لحسن ، مرجع سابق ، ص 37.
[3] منصوري الحواس ، مرجع نفسه ، ص 19
[4] محمد بن لحسن ، مرجع سابق ، ص 39.

عاد عدد القوات الفرنسية إلى ما كان عليه وصار بمقدور ليوتي متابعة عملياته العسكرية بهدف الحماية الفرنسية على كل المغرب[1]

2- الثورة بالأطلس الكبير (دارلوضا 1912م) :

تشكلت جبال الأطلس الكبير عائقا امام القوى العسكرية الفرنسية مما استصعب عليها اخضاع قبائله ، هيأ الجيش الفرنسي بقيادة ماسوني فيلقا ضخما يتكون من جنود وضباط بالمقابل وجه المولى يوسف طلب لمحمد انجلوس[2] لإنضمام الى الجيش الفرنسي الذي سارت الى مدينة الصويرة ، وفي هذه الاثناء وصلت الاخبار الى القائد عبد الرحمان الكيلوني الذي طلب محمد انجلوس ان يتراجع عن القوات الفرنسية وفق رسالة تهدد بقتل عائلة انجلوس هذا ما ارغم هذا الاخير بالتراجع ناصحا الكولونيل موسوني بالدخول الى الدار الحاج علي القاضي لتفادي مواجهة أحمد العيبة و بناءا على ذلك جرت اتصلات بين الكيلوني و انجلوس و بعد هذا وجد القوات الفرنسية نفسها محاصرة من طرف مقاومين الى أن جاء فيلقا آخر وقام بفك الحصار عنهم.[3]

قام الجنرال ليوتي بزيارة الى مدينة الصويرة[4] بوضع الخطط التطويق ، المقاومة الحاجية و أسندت مهمة المراقبة النشاط السياسي و العسكري بالجنوب الى الجنرال برولار ، هذا بفعل اشتداد مقاومة القبائل حيث تزعم هذا الأخير حملة عسكرية واسعة لإزاحة محمد

---

[2] من ابرز قيادة هذه الاسرة ، تعرض للاغتيال بالمؤامرة من القائد المبارك المتوكي بسبب الخلافات الواقعة بينهما و العداوة الابدية بين متوكي و احاحان تولى زعامة قبائل احاحان ضد الاستعمار الفرنسي ، من اهم انجازاته اقدامه على ترحيل اليهود من الصويرة ، محمد ابيضي ، مقاومة احاحان للاحتلال الفرنسي و احداث دار لوضا ، مجلة ليكسوس في التريخ و العلوم الإنسانية، ع4، جويلية ، 2016م ، ص63-64

[3] نفسه ، ص64

[4] هي مدينة حديثة مطلة على المحيط الأطلسي بين اسفي و اكادير في عهد السلطان عبد الصديق بن العربي ، كتاب المغرب ، ط2، دار المغرب الاسلامي ، 1984م ، ص197

انجلوس أكبر المحالفين للكيلولي و الهيبة و تمكن من السيطرة على الصويرة في 24 جانفي 1913بعد معارك طاحنة بين الطرفين وكذا الاستيلاء على الذخيرة التي كانت بها،[1] ولكن القوات الفرنسية مواجهات مع القبائل مما دفع بهم الى التحالف مع المتولي بالاطاحة بالقائد انجلوس و جعله يستسلم مقابل الحفاظ على سلامة اسرته و قد ترحيله الى مراكش و بهذا نجحت استراتيجية ليوتي في احتواء قبائل الحاجية في اوائل عهد الحماية.[2]

3- الثورة بالأطلس المتوسط الشمال الشرقي (قبائل بني وراين)

اشتهرت قبائل بني وراين بالعديد من المقاومات المسلحة في الاطلس المتوسط الشمال الشرقي و قام الجنرال ليوتي سنة 1912 بوضع الخطط لربط المغرب الشرقي بالمغرب الغربي وذلك باحتلال تازة و تم تحديد المناطق المستهدفة لاحتلالها[3] ، حين تم سنة 1913 تعيين منطقتين ميسور و كريسيف في الجهة الشرقية اما في الجهة الغربية فقد تم تعيين كل من منطقة مطماطة و بني ساحن حتى يتم تطويق تازة وبالتالي يكون احتلالها سهل، وفي سنة 1914م تم عقد مؤتمر في وجدة [4]حين تم الاتفاق فيه على مشروع المنقتين بمنطقة تازة عن طريق السكة الحديدية[5]، وكانت قبائل بني وراين التي يقودها حجامي عقبة امام هذا المشروع[6]، و بهذا تم احتلال منطقة تازة سنة 1914 بعد معركة عنيفة دارت بين الطرفين وفي 1915م الحجامي بتحديد المقاومة مما ادى

[1] محمد ابيضي ، نفس المرجع ، ص67
[2] محمد ابيمي، مرجع سابق ، ص68
[3] شوقي عطى الله جمال ، المغرب ، ليبيا تونس الجزائر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، 1977 ، ص340
[4] عمرو ايدل ، المقاومة المسلحة في الاطلس المتوسط الشمال الشرقي ، نموذج قبائل بني وراين، مجلة مكناس ، ع11، كلية الاداب و العلوم الانسانية ، مكناس ، 1997، ص84
[5] حواس منصوري ، مرجع سابق ، ص18
[6] جمال قنان ، مرجع سابق ، ص262

بالجنرال ليوتي الى وضع خدد محاصرة القبائل باعتماده على سياسة مزاوجة القوة الحربية من خلال :

– الاكثار من تحركات الجيوش الفرنسية وذلك لأجل التموين و الاستعانة.

– الاستعانة برجال القبائل التي استسلمت و تجنيدها في جيوش فرنسا و هي نفس السياسة التي انتهجتها فرنسا في الجزائر.

– الضغط على القبائل الثائرة من خلال اكتساح اريضها وحرق محاصيلها و حرمانها من مراعيها الشتوية.[1]

– خلق التفرقة داخل القبائل الثائرة من تعيين عدد من القوات و الشيوخ متعاونين مع فرنسا و تكليفهم بنشر دعاية لصالحها.

ان سياسة الحصار هدفت من ورائها الاقامة العامة العمل على تجنب المواجهة المباشرة بفعل ضروف الحرب العالمية [2]، وبعد الحرب العالمية الأولى قرر الجنرال ليوتي القضاء على وراين نهائيا من خلال تسخير قواته الجوية و البرية،[3] حيث قام باستخدام سلاح طيران القضاء على الثوار في جبال الاطلس بالاضافة الى القوات النظامية و الفيالق و لقد دامت المواجهة مدة 03 اشهر كان من نتائجها أن سيطرت القوات

[1] عمرو ايدل ، مرجع سابق ، ص84
[2] عمر وايدل ، مرجع سابق ، ص84
[3] نفسه ، ص86

الفرنسية على كل من : ملولو، بشين ، مغراوة، وزلول ، وفي المقابل واصلت قبائل بني بزرت جهادها وكفاحها متخذة من جبال الأطلس منطقة احتمائها.[1]

و في سنة 1923 م قرر ليوتي[2] القضاء على قبيلة بني بزرت و لبلوغ هذا الغرض وجه تقرير الجنرال بوميرو وقائد منطقة مكناس حيث يقول بوميرو حول هذا التقرير لقد كان محددا فيه بأن هذه العملية يجب أن تكون ذات أولوية مطلقة و انها تشكل الهدف الأساسي الذي يجب تحقيقه خلال 1923م و انه يجب استعمال أقصى الوسائل.[3]

[1] نجيب زبيب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الاندلس ، ط1، دار الأمير للثقافة و العلوم ، بيروت ، 1995، ص293

[2] الجنرال بواميرو من تلاميذ الجنرال ليوتي ، عينه قائد على مكناس و اقاليمها ، لعب دور كبير لتوسيع الهيمنة بالاطلس المتوسط و الكبير وتافيلات، ثم قدم العديد من الخدمات من أجل ارساء تعاليم المجتمع الأوروبي في المدينة العصرية ، قدور بوزياني ، مكناس ، المدينة الجديدة ، تاسيس البنايات الادارية ، تناقضات ، 1911-1939، ع13، كلية الاداب و العلوم الانسانية ، مكناس ، 1999، ص153

[3] عمرو ايديل ، مرجع سابق ، ص86

المبحث الثالث : حرب الريف

كان لمعركة أنوال نتائج واضحة والتي من خلالها انتهجت الريف بهذا الانتصار على الاسبان ومكنته من الوثوق بأنه بإمكانه الوقوف في وجه الاستعمار الأجنبي[1]

ولقد وصل صداها للمستعمرات الفرنسية مادفع بإقامة علاقات ود مع محمد بن عبد الكريم الخطابي[2] لكنها كانت طاهريا فقط في حين كان يحذر الحكومة الفرنسية من خطورة قيام دولة إسلامية مجاورة للمنطقة الفرنسية [3]وذلك من خلال التقارير التي كان يرسلها للحكومة الفرنسية يطالب فيها التدخل الفوري لصد القوات الريفية وبداالفعل الفرنسي المضاد لجمهورية الريف يتضح في منتصف سنة 1922وذلك بالقيام بعزل منطقة واد الورغة في الشمال الشرقي بفاس بحجة حماية تلك المنطقة ولقد عمل ليوتي في هذه الاثناء على قطع الطريق الأساسية بين الريف وسائر أجزاء المغرب لمنع وصول مساعدات الى الريف[4] في حين كانت هذه المنطقة هي المورد الاقتصادي الهام بالنسبة للسكان الريف ولقد اتجه المارشال ليوتي الى مراقبة الريفيين من خلال تجميع الحشود الفرنسية على الحدود باتجاه المناطق المجاورة للريف[5] ولقد تم احتلال الجزء الغربي من ورغة وتحصينها هذا ما أدى تضارب المصالح بين الفرنسيين وعبد الكريم

[1] محمد علي الداهش ، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، 2022، ص 197.

[2] عبد الكريم الخطابي :ولد سنة 1880ببلدة اغادير عمل في التعليم والإدارة في مليلة الخاضعة للاسبان ثم قاضيا سجن من طرف القوات الاسبانية كان له تاثير على والده ودفعه للمقاومة والوقوف في وجه الاسبان ، عبد الله كنون ، ص 65.

[3] علال الفاسي ، مرجع سابق ، ص 134-135.

[4] إسماعيل ياغا، تاريخ العالم العربي المعاصر ، ط1، مكتبة العبيكة للنشر ، الرياض ،2000،ص 427-428.

[5] محمد علي داهش ، مرجع سابق ، ص 198-200.

الخطابي[1] ولقد اثار احتلال الفرنسي غرب منطقة الورغة حفيظة قبائل المنطقة وخاصة بني زروال فارسلت وفدا من زعمائها الى الامير عريضة عليه الانظمام الى دولة الريف ةاشترطت عليه ارسال بعض القوات النظامية لتعزيز مقوماتهم وقد استجاب عبد الكريم الخطابي لمساعدة منطقة الورغة وقدم لهم يد العون وذلك بارسال القوات المطلوبة بقيادة عبد الهادي بن عزوزوهذا ما أدى الجنرال ليوتي الى طلب رخسة الدخول الى واد ورغة من وزير الشؤون الخارجية ووزير بوانكارية باعتباره الحد الطبيعي بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية حيث يقول ليوتي في هذا الصدد " ان عبد الكريم يمكنه ان يصير احد الأيام عظيما وانه يرفع لواء الاستقلال الإسلامي الذي يرفع على جبهتها الشمالية [2]ولقد قام الجنرال ليوتي بوضع مخطط عسكري على بني زروال حيث توجهت القوات العسكرية التي بلغ عددها 72.500جندي بالإضافة الى الطائرات والمدافع ولقد قامو بعدوان عسكري على بني زروال ورغم هذه المخططات استطاعت جمهورية الريف من ضم معظم القبائل وتطويق المراكز الفرنسية وأثناء هذا طلب الجنرال ليوتي من حكومته الإسراع في ارسال الامدادات له لتحصين المناطق التي احتلتها قواته شمال الورغة[3] وكنتيجة لانتصارات عبد الكريم الخطابي وكذلك نتيجة تدهور الأوضاع الذي عرفته القوات الفرنسية والهزائم المتكررة التي تعرضت اليها اسبانيا ضد القوات الريف جعل هذا الامر فرنسا التفكير في التحالف مع اسبانيا لاخماد الثورة الريفية وفي سنة 1925 طلب

[1] عبد المجيد جلول ، مرجع سابق ، ص 202.

[2] محمد علي داهش ، مرجع سابق ، ص 201.

[3] عبد المجيد جلول ، مرجع سابق ، ص 204.

الجنرال ليوتي من الحكومة الفرنسية الاتفاق مع القوات الاسبانية وهذا من خلال تضلفر جهودهم العسكرية[1]

ولقد اتفقت الحكومتان على عقد مؤتمر فرنسي اسباني بمدريد بهدف التعامل بين الدولتين واستغرقهذا المؤتمر حوالي شهر اتفق بعدها الحكومتان على عدة نقاط بهدف القضاء عللى الثورة الريفية تمثلت هذه الشروط في :

- مراقبة شواطئ بلاد الريف والطريق البري المؤدية اليها وتعزيزها خاصة منطقة طنجة لمنع تهريب الأسلحة
- السماح للسفن الحربية الاسبانية الالتجاء الى بعض الموانئ الجزائرية كما تم السماح أيضا لبعض الموانئ الخاضعة للنفوذ الاسباني التموين منها.
- النظر في مسالة طنجة ،فانتهزت اسبانيا الفرصة من اجل طلب ان يتم منحها حق إدارة شؤون طنجة فارسلت مذكرة الانجليز من اجل ذلك لكن إنجلترا رفضت طلبها [2]

وبعد يوميم من توقيع الاتفاق تم ابلاغ الدول الاروبية وقد تلى هذا التوقيع اتفاق جديد نص على منع التهريب الأسلحة والعتاد للريف عن طريق البر وقد طلبت اسبانيا في هذا الاتفاق حق التعقب الثوار داخل منطقة طنجة وتحدثت عن إعادة فتح مسالة طنجة الى ان فرنسا نصحت بعدم تغيير افاق طنجة حتى لا تثير مخاوف الانجليز في عملية مراقبة سواحل منطقة الدولة وارسلت سفن حربية[3].

[1] حواس منصور ،ّ مرجع سابق ، ص 91-92.
[2] زيد مفيد ، تاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة ، عمان ، دراسة أسامة للنشر ، 204، ص 211.
[3] محمد علي داهش ،مرجع سابق ، ص 213-214.

وبعد الاتفاق الفرنسي عمد الأمير الخطابي الى اخذ الاحتياطات اللازمة فعمل على عقد مؤتمر بالعاصمة اجادير ولقد خرج هذا المؤتمر بخطة عسكرية جاء فيها تقسيم ميدان المواجهة العسكرية الى قسمين أولهما الميدان الشرقي وهو القسم الاسباني الواقع شرق جزيرة باديس ويمتد في الشرق والجنوب الشرقي من سيدي علي بن داود الى منطقة تازة ويتولى الأمير الخطابي قيادة الميدان اما ثانيهما الميدان الغربي ويضم القطاع الغربي من خط غمارة تطوان وضواحي طنجة ويمتد الى الجنوب الغربي من صنهاجة الى الميدان ويتولى الأمير امحمد الخطابي هذا الميدان [1].

وفي سنة 1925بدا الصدام بين الفرنسيين وجمهورية الريف بعد ان رفض الخطابي لهذه الاتفاقيات والوصول الى حل سلمي وفي هذه المرحلة ادرك المارشال ليوتي ان منطقة بني زروال هي المركز الملائم لضرب حكومة الريف انتشرت القوات الغرنسية على طول خط ورغة تنفيذا بخطة المارشال والتي تقتضي بالإسراع في القضاء على ثورة الريف

كما عمل على تعزيز قواته العسكرية بين فاس مكناس وتازة من خلال النجدات العسكرية التي كانت تصل بواسطة السكة الحديدية من الجزائر ،وفي هذا قرر محمد الخطابي مواجهة العدوان الفرنسي [2]ودخلت القوات في صراع شديد لم يتمكن الجنرال ليوتي من القضاء عليها[3]

[1] محمد علي داهش ، ص 216-217.
[2] مكتب المغرب العربي ، هذه مراكش ، ص 207
[3] علال الفاسي ، مرجع سابق ، ص 135.

وكانت نتائجه في صالح قوات الأمير عبد الكريم حيث وجد ليوتي نفسه امام جيش منظم ومدرب بأسلحة حديثة استطاع من خلال الاستيلاء على أربعين مركز فرنسي فانشا خط دفاعي [1]يمتد بين ناحية وزان الى ناحية قبيلتي مطاسة وبني فويحيي أما في الشمال فقد اتخذ

موقفا هجوميا من الاسبان وقرر تحرير المدن المغربية الخاضعة للحماية الفرنسية [2].

في هذه الظروف اجبر الجنرال ليوتي من طلب الامدادات من الحكومة الفرنسية حي،لان عبد الكريم الخطابي وقواته كان لهم دراية بالمنطقة ووعوراتها لذلك تمكن من الدخول المنطقة الفرنسية ،من ما اثار القبائل المغربية ضد الحماية الفرنسية وهذا الوظع جعل السلطات الفرنسية تظهر بموقف حرج في قطاع تازة مما أقدمت على جلاء الاروبيين من تازة بهدف اتخاذها قاعدة للعمليات الحربية[3] كما قامت الحكومة الفرنسية بارسال الجنرال بيتان [4] الى المغرب ليعمل مع ليوتي في تنظيم الثورات الفرنسية امام القوات الريفية وهذا بعد عقد اجتماع حضر فيه كل من ليوتي وبيتان بالإضافة الى الطرف الاسباني بزيمودي ريفيرا في 17 جوان 1925 وتم فرض حصار جوي على منطقة الريف لمنع وصول الامدادات الضرورية والأسلحة والمؤونة [5].

نهاية واستقالة مارشال ليوتي :

[1] حواس منصوري ، مرجع سابق ، ص 91.
[2] محمد علي داهش مرجع سابق ، ص 204.
[3] منصوري الحواس ، مرجع نفسه ، ص 94.
[4] بيتان هنري فيليبس : مارشال فرنسي احد اشهر العسكريين الفرنسيين ولد في شمال فرنسا التحق باكاديمية سان سيرا العسكري في السلك العسكري ،رئيس الدولة الفرنسية في حكومة فيشي 12افريل 1856الى 23 جويلية 1951اصبح جنرال في سن 58وفي 1916اوكلت اليه مهمة وقف الزحف الألماني ، محمد بوزينة ، مشاهير القرن 20 ، ط1،تونس 1994، ص 191.
[5] عبد الكريم غلاب ،مصدر سابقّ،ص 265.

كان بيتان معارضا لسياسة لوتي وبهذا انتزع من لوتي مسؤولية كقائد عام خاصة بعد تكبد فرنسا خسائر مادية وعسكرية وعدم تمكن من القضاء على ثورة الريف إضافة الى الهجومات الفرنسية والاشتراكيين الذين يطالبون برجل من المدنيين لان المنصب يتطلب رجل سياسي وليس برجل عسكري هذا ما أدى الى استقالة المارشال ليوتي من منصبه كمقيم عام ومغادرة المغرب من الرباط في 10اكتوبر وقدم استقالته في 24 سبتمبر 1925 حيث دامت فترة حكمه 13سنة تاركا بصمته التي لازالت اثارها في نفوس المغرب [1] .

[1] جورج سليمان ، مصدر سابق ، ص 43.

الخاتمة:

من خلال دراستنا ومناقشتنا لموضوع نظام الحماية في المغرب الأقصى في عهد المقيم العام ليوتي في الفترة الممتدة ما بين 1912-1925م، قمنا بإستخلاص النتائج التالية:

أولا: ساهمت الأوضاع والظروف الداخلية المتأزمة التي شاهدها المغرب الأقصى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المتجلية في الأوضاع الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية والثقافية الى جعله محطة أنظار بعض الدول الأوروبية من بينها فرنسا، فإنعقدت مجموعة من الإتفاقيات والمفاوضات انتهت بموجب الإتفاق الألماني سنة 1911م الى إزاحة اكبر العقبات أمام فرنسا لبسط سيطرتها و هيمنتها على المغرب ، بفرض حمايتها عليه وذلك بجعل السلطان عبد الحفيظ مجبرا على توقيع المعاهدة يوم 30 مارس 1912م، والتي كانت سببا في نهاية إستقلال المغرب.

ثانيا: بعد توقيع معاهدة الحماية، عملت فرنسا على تنظيم وجودها في المغرب حيث باشرت في تنفيذ مشاريعها السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، فقامت بتعيين الماريشال هوبير ليوتي مقيما عاما ومنحت له السلطة الكاملة لتنفيذ سياستها فقام بفرض هيمنته وممارسة سياسته المختلفة بظهوره كوجه مصلح للبلاد، وأعطته فرصة لإثبات قوته وكفاءته العسكرية، وتعد فترة توليه منصب المقيم العام 1912م -1925م من أهم الفترات التي عاشها المغرب خلال التواجد الفرنسي حيث إستطاع السيطرة والتحكم طيلة ثلاثة عشرة سنة.

ثالثا: عمل ليوتي على كسب رضا الشعب المغربي من خلال عدة نشاطات وإصلاحات في شتى الجوانب، إستطاع من خلالها تطبيق سياسة فرنسا المنتهجة للسيطرة على كامل تراب المغرب الأقصى، يادة على هذا ، قام بإجراء تغييرات سياسية، إدارية وقضائية تصب كلها في مصلحة فرنسا مما مكنه من وضع يده على المغرب حتى أخذ لقب مؤسس الدولة الحديثة.

الخاتمة:

رابعا: إن السياسة الإستعمارية التي تبلورت ضمن إستراتيجية فرنسا الإحتلالية لم يكن الهدف منها المساس بمقومات الشخصية العربية فقط، بل إندرجت أيضا ضمن رهانات الإصرار على الإندماج والتجنيس والتميز العرقي، وفي هذا الصدد إعتمدت إدارة الحماية على السياسة البربرية وذلك بتكريس مبدأ "فرّق تسد" بغرض التفرقة بين أفراد المجتمع الواحد هادفة تجزئته وجعله مواليا للحضارة الفرنسية، كما إستهدفت تهميش اللغة العربية ونظامها المعرفي والتعليمي، إضافة إلى أنها إنتبهت إلى أهمية الدين في حياة المغاربة ، لذا عملت على إستغلاله في إيديولوجيتها الإستعماري حتى تمكنت من تحقيق العديد من الإمتيازات والأهداف التي لم تكن لتحققها باستعمال القوة والسلاح.

خامسا: نتج عن توقيع معاهدة الحماية ردود فعل وطنية تمثلت في مجموعة من الثورات والعمليات العسكرية بين المغاربة وجيوش ليوتي أبرزها ثورة فاس التي سميت بأيام فاس الدامية راح ضحيتها العديد من القتلى المغاربة نتيجة القمع ووحشية القوات العسكرية الفرنسية، رغم هذا إلا أن الشعب المغربي لم يستسلم وقام بأعمال بطولية ضد جيوش ليوتي، كما واجهت قبائل الأطلس معارك طاحنة مع العدو الفرنسي أبرزها حرب الريف التي كانت سبب في تقديم الماريشال يلوتي إستقالته ومغادرته المغرب الأقصى ستة 1925م.

الملحق رقم 01: صورة للمولى عبد الحفيظ وهو يوقع معاهدة الحماية[1].

[1] عبد الرحيم الورديغي، مرجع سابق، ص15.

الملحق رقم 02: معاهدة الحماية[1]

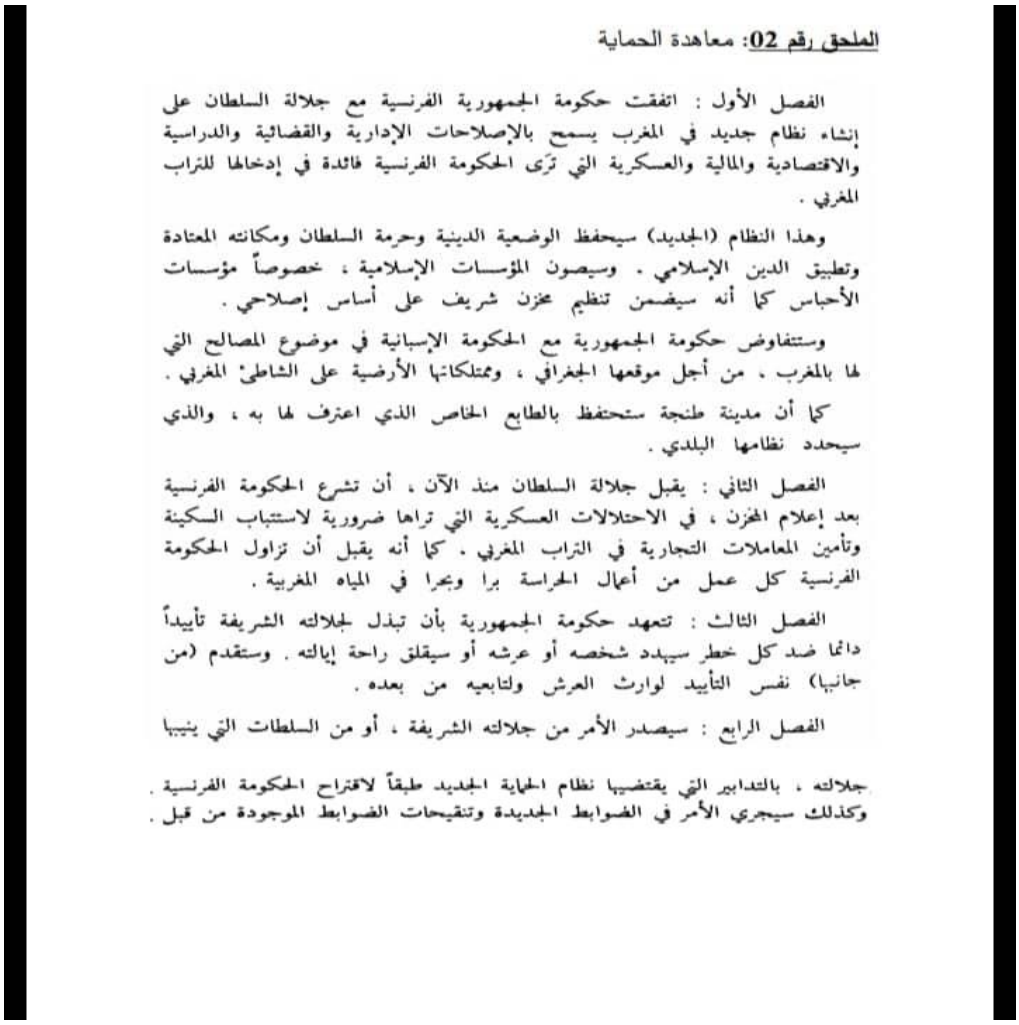

الملحق رقم 02: معاهدة الحماية

الفصل الأول : اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والدراسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للتراب المغربي .

وهذا النظام (الجديد) سيحفظ الوضعية الدينية وحرمة السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الإسلامي . وسيصون المؤسسات الإسلامية ، خصوصاً مؤسسات الأحباس كما أنه سيضمن تنظيم مخزن شريف على أساس إصلاحي .

وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الإسبانية في موضوع المصالح التي لها بالمغرب ، من أجل موقعها الجغرافي ، وممتلكاتها الأرضية على الشاطئ المغربي .

كما أن مدينة طنجة ستحتفظ بالطابع الخاص الذي اعترف لها به ، والذي سيحدد نظامها البلدي .

الفصل الثاني : يقبل جلالة السلطان منذ الآن ، أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد إعلام المخزن ، في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في التراب المغربي . كما أنه يقبل أن تزاول الحكومة الفرنسية كل عمل من أعمال الحراسة برا وبحرا في المياه المغربية .

الفصل الثالث : تتعهد حكومة الجمهورية بأن تبذل لجلالته الشريفة تأييداً دائما ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه أو سيقلق راحة إياله . وستقدم (من جانبها) نفس التأييد لوارث العرش ولتابعيه من بعده .

الفصل الرابع : سيصدر الأمر من جلالته الشريفة ، أو من السلطات التي ينيبها جلالته ، بالتدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد طبقاً لاقتراح الحكومة الفرنسية . وكذلك سيجري الأمر في الضوابط الجديدة وتنقيحات الضوابط الموجودة من قبل .

[1] ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص ص 344- 345-346

الفصل الخامس : ستمثل الحكومة الفرنسية لدى جلالة السلطان بواسطة مندوب مقيم عام حامل لكل تفويضات الجمهورية في المغرب ، وساهر على تنفيذ هذا الاتفاق .

وسيكون المندوب المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان والنواب الأجانب ، وبينهم وبين الحكومة المغربية ، في العلاقات التي لهم معها ، وسيكلف خصوصا بالقضايا التي تهم الأجانب في المملكة الشريفة .

وباسم الحكومة الفرنسية سيصادق على كل الأوامر الصادرة عن جلالته الشريفة ، ويأذن بنشرها .

الفصل السادس : سيكلف نواب فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل المغرب وحماية الرعايا المغاربة والمصالح المغربية في الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية ، دون رضى سابق من حكومة الجمهورية الفرنسية .

الفصل السابع : ستحدد حكومة الجمهورية الفرنسية ، وحكومة الجلالة الشريفة ، باتفاق مشترك ، أصول تنظيم مالي يسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وجباية مداخيل المملكة بانتظام ، مع رعاية الحقوق المخولة لحامل سندات الديون العمومية المغربية .

الفصل الثامن : يمتنع جلالته الشريفة ، من أن يعقد في المستقبل رأساً ، أو بواسطة ، أيّ سلف عمومي أو خصوصي ، أو يمنح أي امتياز على أي شكل كان ، دون ترخيص من الحكومة الفرنسية .

الفصل التاسع : سيقدم هذا الاتفاق لمصادقة حكومة الجمهورية الفرنسية . وسترفع وثيقة هذه المصادقة إلى جلالة السلطان في أقصر أجل ممكن .

وإقرارا بما هو أعلاه ، حرر الموقعان هذا الاتفاق وختماه بطابعهما .

وحرر بفاس في 30 مارس 1912 ، موافق 11 ربيع الثاني 1330هـ .

توقيع (1)	توقيع (2)
رينيو . سفير فرنسا	عبد الحفيظ . سلطان المغرب

الملحق 03 : صورة للماريشال ليوتي [1]

[1] Ministère De la Défense

الملحق 04 : ضريبة الترتيب للمدة (1915-1917)[1]

السنة	عائدات ضريبة الترتيب
1915	20701322
1916	24.518.230
1917	24.282.319
1918	30806317

[1] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص338

الملحق رقم 05: صورة مراقبة ليوتي لعملية البناء[1]

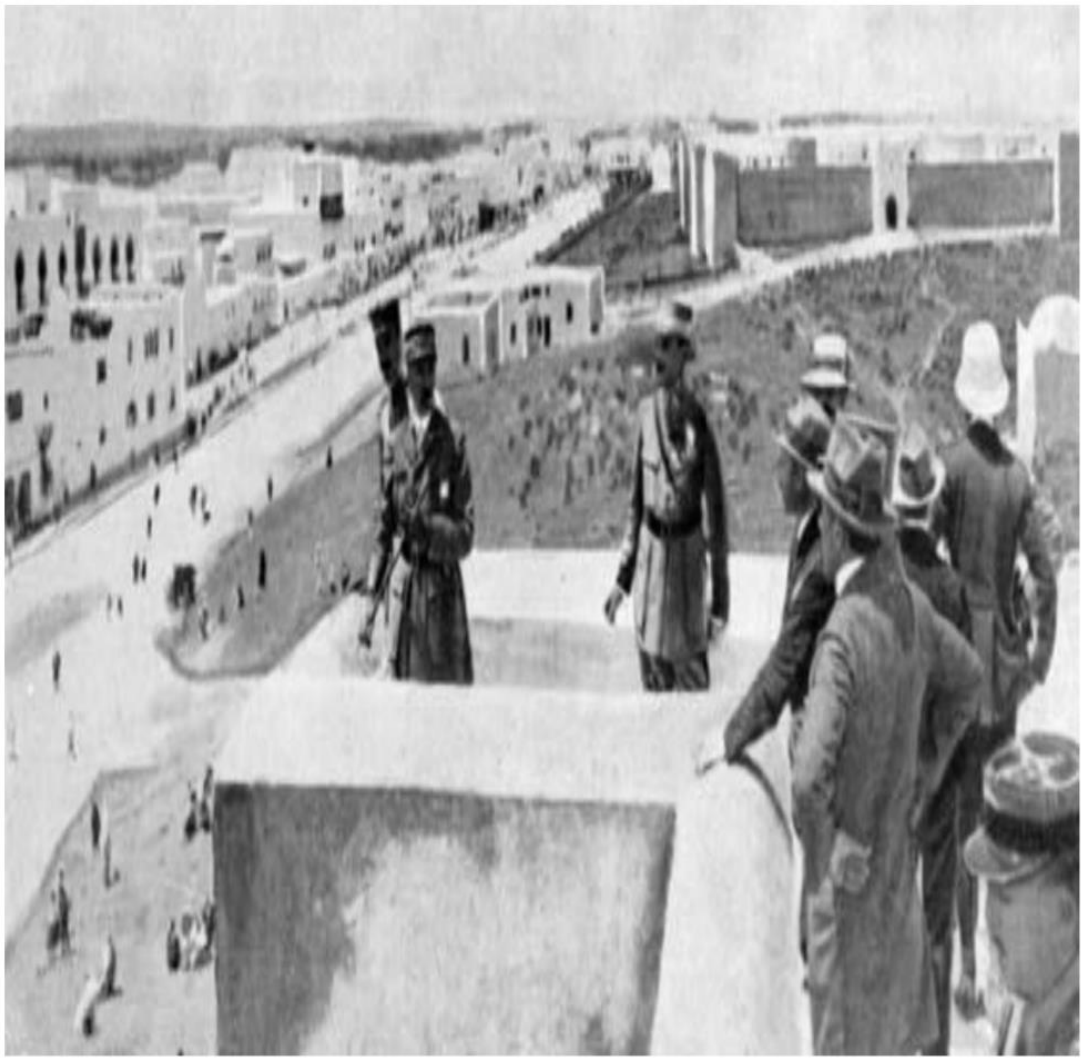

[1] Tjepkema colonel,Op.Cit , p686

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر:

أ) بالعربية :

1. حزب الاستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية ، عهد الحماية، افلاس الحماية، مكتب المستندات والأنباء، 1951م،
2. عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب،ط1، مطبعة النجاح الجديدة ، الرباط،1986م.
3. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي،ط6،مطبعة النجاح الجديدة، دار البيضاء 1986م .
4. القادري أبو بكر ، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 الى 1940م، ذكريات وأحداث ومواقف، ج1،ط1، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب،1992م .
5. مكتب المغرب العربي، الحماية في مراكش من الوجهة التارخية و القانونية، مطبعة الرسائل ، القاهرة، 1948م .
6. مكتب المغرب العربي، عبد المجيد بن جلون، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسائل، القاهرة، 1949م.
7. مكتب المغرب العربي، محمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش، مطبعة الرسالة،دت.
8. الناصري محمد مكي، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل للطباعة والنشر، الرباط، 1993م .
9. هوبير جاك، الحماية الفرنسية بدأها نهايتها حسب افادات معاصرة، تع عبد الهادي التازي ، ط1، دار الرشاد الحديثة، دار البيظاء،1980م .

قائمة المصادر والمراجع:

ب) المصادر بالفرنسية:

1. El Fassi Allal ,Mémoire sur le regime representatif au Maroco avant et après le protectorat , Stockholm,1952 .

ثانيا المراجع:

1. أزروال بوجمعة حسني بن مصطفى البشير، شذرات من الشرف المنيف و الجهات و المقاومة للإستعمار،ط1،المغرب،1999م .
2. اسمر المحفوظ، تاريخ الإستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2010م .
3. آفا عمر، مقاومة الشيخ أحمد الهيبة 1912-1919م في موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرر بالمغرب، ج1، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2005م.
4. بن لحسن محمد، معركة لهري(13نوفمبر1914م) صفحات من الجهاد الوطني ،ط1، مطبعة آنفو-برانت، فاس 2001م .
5. بن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر 1880م، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985م.
6. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائروانعكاساتها على المغرب1830-1930 ، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010م .
7. بيضون جميل وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1،دار الأمل للتوزيع والنشر،1992م .
8. الجمل شوقي عطا الله المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ليبيا)، ط1،مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة،1977 .

قائمة المصادر والمراجع:

9. الجوهري يسرى، جغرافية المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981م.
10. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، من نشأدة الدولة العربية إلى إقرار الحماية، ج3، ط2، دار ارشاد الحديثة، المغرب، 1994م.
11. الخديمي علال، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، 1851-1947م، إفريقيا الشرق، اتلمغرب، 2006م.
12. الخطابي محمد بن عبد الكريم، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ، تحقيق محمد الداهش،ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002م.
13. الخلوقي محمد الصغير وآخرون، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي مع إطلالة على مدينة آسفي من خلال بكورة الزيدة وعبده الفقيه الصبحي السلاوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م.
14. داهش محمد علي، دراسات في تاريخ النغرب العربي، جامعة الموصل، كلية الآداب.
15. داهش محمد علي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 2002م.
16. الدليمي عزام حمد سليم، الإدارة الفرنسية في المغرب(1939-1956)، دار غيداء للنشر، عمان، 2016م.
17. دياب فؤاد، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، الدار القومية للطباعة، القاهرة، دت.
18. زوزو عبد الحميد، تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د.م.ج، الجزائر، 2009م.
19. زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة 1882-1908(جانبها السياسي 1883-1908)، ج2، الموفم للنشر، الجزائر، 2009م.

20. سيمو بهيجة، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، المطبعة الملكية، الرباط، 2010م.

21. عبد الله عبد العزيز، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج2، مكتبة السلام، الدار البيضاء، دت.

22. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ط1، ج3، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، 1999م.

23. عسه أحمد، المعجزة المغربية، ط1، دار القلم للطباعة، بيروت، (1974-1975).

24. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، دار البيضاء، 2003م.

25. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

26. فارس خير محمد، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912-1939)، ب.د.ن، دمشق، 1972م.

27. الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج7، ط1، شركة تاس للطباعة، القاهرة، 2006م.

28. القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط1، عكاظ الجديدة، الرباط، 2011م.

29. قدورة زهية، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

30. القدوري عبد المجيد، وقفات في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م.
31. قنان جمال، المقاومة المغربية ضد الإحتلال الفرنسي من خلال إحتلال فاس إلى معركة لهري(1911-1914)، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2008م.
32. معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول(1290هـ-1311هـ-1873م-1894م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1959م.
33. مفيد زيد، تاريخ العرب بين الحداثة والمعاصرة، دراسة أسامةللنشر، عمان، 2004م.
34. المنصور محمد، المغرب قبل الإستعمار المجتمع والدين والدولة 1722-1822،تر، محمد جيدة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.
35. المنوني محمد، مظاهر يقضة المغرب الحديث، ج1، ط1، مطبعة الأمنية، الرباط، المغرب، 1973م.
36. الورديغي عبد الرحيم، فاس في عهد الإستعمار الفرنسي (1912-1956)، ملامح من مدينة فاس أصولها تغيراتها حالتها الإجتماعية والسياسية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.
37. يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والإستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966م.
38. بومزكو أحمد، الجهاد والمقاومة بسوس على عهد مولاي يوسف (1912-1927).

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع بالفرنسية:

1. Charles Rebert Ageron ,politique colonial au Maghreb ,bresse universitaire de France, Paris, 1972.

المراجع المترجمة:

2. دوطو كفيل اليكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الإستيطان والإحتلال، تر إبراهيم صحراوي، د.م.ج، 2008م.
3. سبيلمان جورج، المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912-1956م، تر محمد المؤيد، ط1، منشورات أمل، 2014م.
4. عياش ألبير، المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الإستعمارية، تر عبد القادر الشاوي، وآخرون، جريدة المناضل-ة، ط1، الخطابي للطباعة والنشر، أفريل، 1895م.
5. عياش جرمان، أصول حرب الريف، تر محمد الأمين بزاز وآخرون، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، 1992م.
6. لاندو روم، تاريخ المغرب في القرن العشرين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، دار الثقافة العربية، بيروت، 1980م.
7. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تر عفيفة البستاني، ط8، دار الفرابي، بيروت، 1985م.

ثالثا: المجلات:

1. أبيهي محمد، مقاومة آحاحان للإحتلال الفرنسي وأحداث دار لوضا، مجلة لينوكس في التاريخ والعلوم الإنسانية، ع4، جويلية، 2016م.

قائمة المصادر والمراجع:

2. أحميان نور الدين، توظيف الدين في الخطاب الإستعماري بالمغرب خلال القرن 20م، مجلة التاريخ المتوسط، م2، ع2، ديسمبر ،2020م.
3. إدموند بورك، صورة الدولة المغربية في الأدبيات الأنثولوجية الفرنسية رؤية جديدة حول السياسة البربرية، مجلة الأمل، ع3، مطبعة المعارف الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1993م.
4. إديل عمرو، المقاومة المسلحة في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي نموذج قبائل بني وراين، مجلة مكناسة، ع11، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1997م.
5. بوياني قدور، مكناس المدينة الجديدة، التأسيس، البنايات الإدارية، التناقضات (1911–1939)، مجلة مكناس، ع13، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1999م.
6. التميمي عبد المالك خلف، الإستيطان الأجنبي بالمغرب الأقصى، مجلة عالم المعرفة، ع71، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر، 1983م.
7. الصنهاجي أنس، سياسة الصناعة الكولونيالية وأثرها على البنية الحرفية لمغرب الحماية منطقة دكالة نموذجا، دورية كان التاريخية، ع27، مارس، 2015م.
8. عياش ألبير، ردود الفعل المغربية أمام الإحتلال الفرنسي والإسباني، تر محمد الأمين وآخرون، مجلة دار النيابة، ع5، المطابع المغربية والدولية، طنجة، المغرب، 1985م.
9. فجال علي وآخرون، الجهاز الإقتصادي في مدينة فاس العتيقة، مقارنة منهجية، مجلة كان، ع2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 1987م.

10. كموني عبد الخالق، حثيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب والموقف الرسمي منها،م2، ع5، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، مارس، 2020م.
11. مزيان محمد، الموقف الأمريكي من فرض الحماية الفرنسية على المغرب، دورية كان التاريخية، ع19، مارس، 2010م.
12. مشكوري عبد السلام، دراسة الجهوية للظاهرة الصناعية من خلال نمؤذج مدينة مكناس، مجلة مكناس، ع1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1986م.
13. المهداوي عباس علي هادي، ناجي هادي سها، السياسة الفرنسية تجاه المغرب(1912-1918م)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، م10، ع3، 2020م.

باللغة الفرنسية:

1. Wail El Karmouni Chassas, un siècle de capitalisme marocan, economie entreprises, aout septembre, 2011.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

قائمة المصادر والمراجع:

1. بوخالفة كريمة، بوزيد فايزة، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى (1912-1925)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2010م.
2. الحناشي بلقاسم، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن 19م، مذكرة دكتوراه، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق المعلومات، جامعة تونس، فيفري، 1982م.
3. الحواس منصوري، حرب الريف وأصدائها في الجزائر 1921-1926م، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، قسم التاريخ، 2011-2012م.
4. عبد الحميد إحساين، أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة 1930م، رسالة ماجستير، الرباط، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 1986-1987م.
5. مالكي أحمد، الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة المغربية، بيروت، 1993م.
6. محمادي هرتان، السلطة المركزية في مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج، مذكرة دكتوراه تخصص القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، المغرب، 2006م.

الموسوعات:

1. زبيب نجيب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس ، الطبعة الأولى ، دار الأمير للثقافة و العلوم ، بيروت ، 1995.

المعاجم :

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن العربي الصديق ، كتاب المغرب ، الطبعة الثانية ، دار الغرب الإسلامي ، 1984

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
الإهداء	أ– ب
كلمة شكر	ت
المقدمة العامة	جـ
المدخل تمهيدي : المغرب الأقصى و الحماية 1912م	09
المبحث الأول : أوضاع المغرب الأقصى نهاية القرن 19و بداية القرن 20م	09
المبحث الثاني: توقيع معاهدة الحماية	18
المبحث الثالث : ردود الفعل حول توقيع الحماية	21
الفصل الأول : الماريشال ليوتي وأهم انجازاته بالمغرب الأقصى	22
المبحث الأول : ليوتي في المغرب	14
المبحث الثاني : نشاطات ليوتي بالمغرب الأقصى	28
الفصل الثاني :سياسة ليوتي في المغرب الاقصى	44
المبحث الأول : التنظيمات الإدارية و السياسية	44
المبحث الثاني : السياسة البربرية و أهم الظهائر الصادرة في عهد المقيم العام	52

المبحث الثالث : انعكاسات سياسة ليوتي على المغرب الأقصى	58
الفصل الثالث: العمليات العسكرية و أهم المعارك	60
المبحث الاول : أيام فاس الدامية 1912 م ومعركة سيدي بوعثمان	60
المبحث الثاني : معارك الأطلس	64
المبحث الثالث : حرب الريف	71
الخاتمة العامة	77
الملاحق	78
قائمة المصادر و المراجع	86

الملخص

الملخص :

تعد فترة الحماية على المغرب الأقصى سنة 1912من أهم المراحل التي مر بها المغرب ففي هذه المرحلة إستطاع المارشال ليوتي من تنفيذ سياسته إتجاه المغرب ،فمن خلال تواجده بالمغرب والتي دامت ثلاثة عشرة سنة ،تمكن من التحكم في المغرب ،و لقد تنوعت أساليبه بسبب خبرته الإستعمارية ومعرفته الجيدة للمغرب ،مخلفا من هذه السياسة أثارا كبير في أوساط المجتمع المغربي ،وصنع الأحداث في الفترة مابين 1912-1925 وبذلك يعد الماريشال ليوتي من أهم الشخصيات التي مرت على المغرب الأقصى خلال الفترة الاستعمارية.

الملخص

Sommaire :

La période de protection du Maroc en 1912 est considérée comme l'une des étapes les plus importantes qu'a traversées le Maroc. A ce stade, le maréchal Lyautey a pu mettre en œuvre sa politique envers le Maroc. Par sa présence au Maroc, qui a duré treize ans, il était en mesure de contrôler le Maroc, et ses méthodes variaient en raison de son expérience et de ses connaissances coloniales.Le bien du Maroc, laissant de cette politique de grands effets dans les cercles de la société marocaine, et faisant des événements dans la période entre 1912-1925.Ainsi, le maréchal Lyautey est l'une des personnalités les plus importantes qui ont traversé l'Extrême-Maroc pendant la période coloniale.